

# أسرار النفيذيم والناخير في لغة القرآن الكريم

تأليف

الدكتور

محمود السيد شبحون

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها

ووكيل كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين - بالقاهرة

جامعة الأزهر

دار الهداية  
للطباعة والنشر والتوزيع



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فان « باب التقديم والتأخير » واد من أودية البلاغة ، وكُنز من كنوز البيان .

يقول شيخ البلاغة العربية ، الامام عبد القاهر الجرجاني فى وصفه ، والاشادة به :

« هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتقر لك عن بديعة ، ويفضى بك الى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا ، يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر ، فتجد سبب أن راقك ، ولطف عندك أن قدم فيه شئ » ، وحول اللفظ عن مكانه الى مكان ، (١) .

وعلى الرغم من كثرة أسرار التقديم ، ولطائفه ، فلم يهتم به أحد من المتقدمين ، ولم يبينوا ماله من أثر فى الكلام ، وكان عمدتهم فى بيان سبب ما قدم أن يقولوا : قدم للعناية به ، ولأن ذكره أهم .

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٧٢ .

قال سيبيويه ، وهو يذكر الفاعل ، والمفعول : « وكانهم  
انما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم يشانه أعنى ،  
وان كانا جميعا ، يهملانهم ، ويعنيانهم » (١) .

ولم يبين لم يعنون بهذا دون ذاك ، وما سر كون أحدهما  
أهم من الآخر ؟

ومن أجل هذا هون فريق من الناس ، ممن فسدت  
أذواقهم ، واختلت ملكاتهم من أمر التقديم ، وصغروا  
شأنه ، ورأوا النظر فيه ، والاشتغال به ضربا من التكلف ،  
وذلك لظنهم أنه يكفى أن يقال فى كل شىء قدم : انه  
قدم للعناية به ، ولأن ذكره أهم . وذلك الظن الفاسد ،  
قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ، وحال بينهم ، وبين  
الوقوف على مناشئها ، وأسبابها ، وصرفهم عن ادراك سر  
الاعجاز فى القرآن ، وكيف يتفاوت الكلام فى درجات  
البلاغة والبيان ؟

ولقد فطن الى أهميته ، وعظيم أثره صفوة من علماء  
البلاغة الأعلام ، فأفردوا له أبوابا خاصة فى مصنفاتهم ،  
وتناولوه بالدراسة والتحليل ، ثم وضعوا له قواعد ،  
وضوابط ، تعصم الأذهان من الخطأ فى فهمه فى لغة القرآن  
الكريم ، ثم كشفوا النقاب عن كثير من لطائفه ، وأسراره .

ولقد عاشرت مؤلفات هؤلاء العلماء الأجلاء ، وعاشتها  
طويلا ، فبدا لى أن أقوم بدراسات شاملة لأساليب التقديم  
والتأخير فى لغة القرآن الكريم بهدف الامام التمام

---

(١) الكتاب ١ ص ١٥ .



بقواعدها ، وأحكامها ، وضوابطها . والتعرف على ما تنطوي عليه هذه الأساليب من الطائفت الأدبية ، والأسرار البلاغية .

وقد وضعت هذه الدراسات تحت عنوان « أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم » .

وقد سرت فيها وفق المنهج التالي :

قسمت هذه الدراسات الى مقدمة ، وثلاثة أبواب :

أفردت الباب الأول للحديث عن التقديم والتأخير في الاستفهام . وجعلته في ثلاثة فصول :

تحدثت في الفصل الأول . عن التقديم والتأخير بين الفعل والاسم في الاستفهام الحقيقي . فأوضحت الفرق بين تقديم الاسم على الفعل ، وتقديم الفعل عليه ، وأيدت هذا الفرق بالأدلة والبراهين .

وتحدثت في الفصل الثاني . عن التقديم والتأخير في الاستفهام التقريرى فكشفت النقاب عن صوره ، ثم وضحت الفرق بين التقرير بالفعل ، والتقرير بالفاعل ، وأوردت له بعض الشواهد القرآنية ، وناقشتها .

أما الفصل الثالث . فقد تحدثت فيه عن التقديم والتأخير في الاستفهام الإنكارى . فأوضحت صوره ، وبينت أحكامه ، وأوردت له الكثير من الشواهد الأدبية من المنثور ، والمنظوم ، وفرقت بينه ، وبين النفى الصريح ، ووازننت بين الأسلوبين .

وخصصت الباب الثانى للحديث عن التقديم والتأخير في الخبر .

وأوقعتة فى خمسة فصول :

تحدثت فى الفصل الأول • عن التقديم والتأخير بين  
الفاعل المعنوى والفعل •

فكشفت التنوع عن مسائله ، وصوره ، وأوضحت  
قواعده وضرابطه ، وأزحت الستار عن أسرارهِ وديقائقه •

وتحدثت فى الفصل الثانى • عن رأى كل من الامام  
عبد القاهر والجمهور والسكاكى فى تقديم المسند اليه  
لإفادة التخصيص أو التقوى ، ثم سجلت ملاحظات الخطيب  
القزوينى وجمهور علماء البلاغة على رأى السكاكى ، ثم  
وازنت بين الرايين •

وفى الفصل الثالث • تحدثت عن تقديم « مثل وغير »  
على الفعل •

فأوضحت مقاصد هذا التقديم ، وأحكامه ، وأسارهِ •  
وفى الفصل الرابع • تحدثت عن التقديم والتأخير  
لإفادة عموم النفى ، أو نفى العموم •

فبينت مذهب الامام عبد القاهر الجرجانى ، والامام  
بدر الدين بن مالك الأندلسى فى هذه القضية ، ثم وازنت  
بين المذهبين •

أما الفصل الخامس • فقد تحدثت فيه عن التقديم  
والتأخير بين المفعول والفعل •

فوضحت الفرق بين تقديم المفعول ، وسائر المتعلقات  
على الفعل ، وتقديم الفعل عليها ، مؤيدا هذا الفرق  
بالحجج والبراهين ، ثم كشفت النقاب عن بعض اللطائف  
والأسرار التى ينطوى عليها هذا التقديم •

أما الباب الثالث • فقد تحدثت فيه عن التقديم والتأخير فى القرآن الكريم • وقسمته الى ثلاثة فصول :

تحدثت فى الفصل الأول • عما قدم فى القرآن الكريم والمعنى عليه •

فكشفت عن أسبابه وأسرارہ ، ووضحت حكمه وأحكامه •

وفى الفصل الثانى • تحدثت عما قدم فى القرآن الكريم ، والخية به التأخير • فوضحت حكمه وأسرارہ ، وبينت مقاصده وأهدافه •

أما الفصل الثالث • فقد تحدثت فيه عما قدم فى آية ، وأخر فى أخرى وقد أوردت لهذا النوع كثيرا من الشواهد القرآنية ، ووضحت ما تنطوى عليه من الأسرار والدقائق ، والحكم واللطائف • ثم أنهيت البحث بخاتمة ، أوضحت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها بعد هذه الدراسة المتواضعة لأساليب التقديم والتأخير فى اللغة والقرآن وقد أشرت فى نهاية هذا البحث الى أهم المراجع ، والمصادر التى يسرت لى السبيل ، وكانت من أهم العوامل التى ساعدت فى اخراج هذا البحث •

والله الكريم أسأل أن يجعل هذه الدراسات خالصة لوجهه الكريم ، خادمة للغة القرآن العظيم ، انه سميع مجيب ، وهو حسبي ونعم الوكيل ••

الدكتور

محمود السيد شيخون

وكيل كلية الدراسات

الاسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها



الباب الأول  
التقديم والتأخير  
فى الاستفهام



## الفصل الأول

### التقديم والتأخير بين الفعل والاسم في الاستفهام الحقيقي

يرى جمهور علماء البلاغة أن الذى يلي همزة  
الاستفهام ، هو المشكوك فيه ، والمسئول عنه .

فإذا بدأت بالفعل بعد الهمزة ، أفاد ذلك أنك شاك فى  
الفعل على أحد وجهين :

(١) إما من جهة ثبوته للفاعل ، أو انتفاءه عنه ، وذلك  
إذا كانت الهمزة للتصديق (١) ، كقولك : « أبنييت الدار  
التي كنت على أن تبنيها ؟ » ، « أقلت الشعر الذى كان فى  
نفسك أن تقوله ؟ » ، « أفرغت من الكتاب الذى كنت  
تكتبه ؟ » .

فإنك فى هذه الأمثلة ، لا تطلب إلا أن تعرف ثبوت  
الفعل للفاعل ، أو انتفاءه عنه ، لأنك شاك فى ذلك ،  
وإذلك يكون الجواب : نعم ، أو لا .

(١) تكون الهمزة لطلب التصديق إذا كان المطلوب بها ثبوت شيء  
لشيء . أو انتفاءه عنه . ومن خصائصها : أن لا يؤتى لها بمعادل ،  
لا لفظاً ، ولا تقديراً - وأن يكون الجواب عنها بـ « نعم » ، أو « لا » .

(٢) وإما من جهة ثبوته ، أو ثبوت فعل آخر مكانه ،  
وذلك إذا كان المطلوب بالهمزة ، تصور (٢) الفعل المسند ،  
كقولك : « أخرجته أم قتلته ؟ » ، « أكرمته أم أهنته ؟ » ،  
« اشتريت هذا الكتاب أم استعرتة ؟ » ، فانك فى هذه  
الأمثلة ، لا تقصد الى النسبة ، لأنك تعلم أن أحد  
الأمرين حاصل ، وإنما تريد بسؤالك تعيين الحاصل منهما ،  
لأنك لا تعلمه ، ولذلك لا يصح الجواب الا بتعيين أحدهما .

وإذا بدأت بالاسم بعد الهمزة ، أفاد ذلك أنك شك فى  
المقدم فقط ، أما الفعل نفسه ، فمعلوم الثبوت ، لا شك  
فيه ، وإنما تريد أن تعرف فاعله ، أو مفعوله ، أو غير ذلك ،  
ويتعين أن تكون الهمزة حينئذ للتصور ، وأن يكون لها  
معادل مذكور ، أو مقدر ، كقولك : « أنت بنيت هذه  
الدار ، أم أبوك ؟ » ، « أنت قلت هذا الشعر أم أخوك ؟ » ،  
« أزيدي رأيت أم عمرا ؟ » ، « أيوم الخميس جئت أم يوم  
الجمعة ؟ » ، الخ .

فالفعل فى كل هذه الأمثلة مسلم معلوم ، غير مشكوك  
فيه ، وإنما الشك فى فاعله ، أو مفعوله ، أو وقتيه ،  
وأنت تطلب بسؤالك تعيينه .

وهكذا الحكم إذا لم تذكر « أم » ، وما بعدها ، كان  
تقول :

« أنت قلت هذا الشعر ؟ » ، الخ .

---

(٢) تكون الهمزة لطلب التصور ، إذا كان المطلوب بها شيئا آخر  
غير الثبوت ، والانتفاء ، بأن تكون النسبة معلومة ، والمطلوب تعيين  
المسند ، أو المسند اليه ، أو الحال ، أو المفعول ، أو الظرف ، أو غير ذلك  
من المتعلقات .  
ومن خصائصها : أن يكون لها معادل « بأم » لفظا ، أو تقديرا -  
وإن الجواب عنها ، يجب أن يكون بتعيين المسئول عنه من فعل ، أو فاعل ،  
أو غيرهما .



فان « أم » تكون منوية مقدرة ، بدليل تقديم الاسم على الفعل ، فانك لا تقدمه ، إلا اذا كنت تعلم أن الفعل حاصل ، لاشك فيه عندك ، وانما الشك في فاعله مثلا ، وتطلب تعيينه من بين من يظن أن الفعل مرتبط به (٣) .

اذا تقرر هذا ، واتضح منه أن المسئول عنه بالهمزة ، هو ما يليها : من فعل ، أو اسم ، ظهر لك فساد وضع أحدهما في موضع الآخر .

ففساد أن تقول : « أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ » ، فان تقديم الاسم ، يشعر أنه هو المشكوك فيه ، وأن الفعل ثابت ، لاشك فيه ، مع أن الشك انما هو في ثبوت الفعل ، لا في الفاعل .

وكذلك لا يصح أن تقول : « أنت جرحت فلانا أم قتلته ؟ » ، لأن تقديم الاسم ، يشعر أنه هو المشكوك فيه ، والمعادل ، يدل على أن الشك في الفعل ، لا في الفاعل .

ولا يستقيم أيضا أن تقول : « أبنييت هذه الدار ؟ » ، لأن تقديم الفعل ، يفيد أنك شك في بنائها ، مع أن الإشارة إليها ، تدل على أنها مبنية مشاهدة ، وانما الشك في الباني .

وهكذا لا يصح أن تقول : « أقلت هذا الشعر ؟ » ، إذ يفيد أنك شك في القول ، مع أنه لا شك فيه ، وانما الشك في القائل (٤) .

(٣) انظر ، دلائل الاعجاز ، ص ٧٦ - ونهاية الإيجاز ص ١١٧ .  
(٤) انظر ، دلائل الاعجاز ، ص ٧٦ - ونهاية الإيجاز ص ١١٧ وما بعدها .

#### دليل ثبوت هذا الفرق :

مما يدل على ثبوت الفرق بين تقديم الاسم على الفعل ، وتقديم الفعل على الاسم بعد الهمزة على النحو الذى ذكرته - أنه يصح عند البلغاء ، والعلماء بالأساليب العربية أن تقول : « أقلت شعرا ؟ » ، « أرايت اليوم انسانا ؟ » ، فيكون كلاما مستقيما ، لأنه من الجائز أن تشك فى قول المسؤل الشعر ، وفى رؤيته اليوم انسانا ، فتسأل عن الفعل ، لتعلم ثبوته له ، أو انتفاءه عنه .

ولا يصح عندهم أن تقول : « أنت قلت شعرا ؟ » ، « أنت رايت انسانا ؟ » ، « أنت بنيت دارا ؟ » ، « أنت زرت أحدا ؟ » .

**وسبب الفساد :** أن مثل هذا التركيب ، يكون المطلوب فيه تعيين فاعل الفعل ، أما الفعل نفسه ، فهو مسلم ، غير مسؤل عنه - كما مر - ففى الكلام معادل محذوف ، أى : « أنت قلت شعرا أم فلان ؟ » ، وهكذا وتعيين الفاعل هنا محال ، لأن الفعل المذكور - وهو قول شعر على الجملة ، ورؤية انسان ، وبناء دار - عام ، لا يختص به فاعل دون فاعل ، فطلب تعيينه ، طلب لما لا يمكن ، فيكون فاسدا ، وما جاء هذا الفساد الا من تقديم الاسم ، ولو كان تقديمه ، وتأخير سواه فى الدلالة ، لوجب أن تصبح هذه التراكيب ، كما صح ما قبلها ، لكن فسادها دليل على أن تقديم الاسم ، يفيد فائدة ، لا يفيد تقديم الفعل ، وذلك واضح (٥) .

(٥) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٧٧ .

## الفصل الثاني

### التقديم والتأخير بين الفعل والاسم فى الاستفهام التقريرى

يرى علماء البلاغة أن التقرير (١) كاستفهام ، يجب أن يلى المقرر به الهمزة (٢) . فاذا أردت أن تقرر بفعل ، كالسرقة مثلا ، فقل : « أسرقت ؟ » .

وإذا أردت أن تقرر بالمفعول ، فقل : « أخمرا شربت ؟ » ، وهكذا .

والتقرير ، يكون بالماضى - كما سبق - وبالحال ، كما تقول لمن هو متلبس بالأمر : « أتفعل كذا ؟ » ، و « أننت تفعل كذا ؟ » مقرر بالفاعل ، وبالمستقبل أيضا . كما تقول لمن اتفقوا على فعل أمر فى المستقبل :

« أتفعلون كذا ؟ » .

ولذلك لم يقيده المتأخرون بقييد ، خلافا للإمام عبد القاهر الجرجاني ، فانه قصر أمثلة المستقبل على معنى الإنكار ، ولم يمثل للتقرير (٣) .

(١) التقرير : أحد المعانى التى يخرج الاستفهام عن حقيقة اليها ، فان الاستفهام ، لا يكون حقيقيا الا اذا كان المتكلم جافلا بالمسئول عنه .  
اما فى التقرير ، فان المتكلم عالم به ، ولكنه يريد من المخاطب أن يوافقه لغرض من الأغراض . كالحكم عليه بأقراره . والتشهير به . وإظهار أمره للناس . وقد يقرر بأمر ممدوح إظهارا للتعمية عليه ، أو رفعا من شأنه .

(٢) انظر ، دلائل الإعجاز ، ص ٧٧ - و . الإيضاح ، ص ٨١ - و . المطول ، ص ٢٣٦ .  
(٣) انظر ، دلائل الإعجاز ، ص ٧٩ .

وقد جعل الامام عبد القاهر الجرجاني ، والسكاكي .  
وبدر الدين بن مالك . ومن هذا حذوهم من التقرير قوله  
تعالى حكاية عن قوم نمرود (٤) :

« قالوا أنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم » (٥) .

فانهم أرادوا أن يقرروه بأنه هو الفاعل ، لا بأن الفعل  
قد حصل ، لأن الفعل - وهو الكسر - ظاهر مشار اليه ،  
فلا معنى للتقرير به ، ولأنه لو كان الغرض التقرير بالفعل ،  
لكان الجواب « فعلت » أو لم أفعل ، ولكنه أجاب بنسبة  
الفعل الى « كبيرهم » ، نفيا لما طلبوه من نسبة الفعل  
اليه دون غيره ، فدل ذلك على أن المطلوب التقرير بالفاعل ،  
لا الفعل (٦) .

وقد اعترض الخطيب القزويني على هذا المثال ، بأنه  
يجوز أن يكون استفهاما حقيقيا ، لأنه ثم يقيم دليل على  
أنهم كانوا يعلمون أنه هو الفاعل وشرط التقرير العلم (٧) .

وقد رد عليه البهاء السبكي (٨) ، بأن قوله تعالى :  
« قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم » (٩) ، وقوله

---

(٤) هو نمرود بن كنعان بن سنجاريب بن كورش بن حام بن نوح .

(٥) الأنبياء (٦٢) .

(٦) انظر . دلائل الاعجاز ، ص ٧٧ - والمفتاح ص ١٧٠ والمصباح  
ص ٤٥ .

(٧) الايضاح ص ٨٢ .

(٨) عروس الأفراح ج ٢ ص ٢٩ من شروح اللغويين .

(٩) الأنبياء (٦٠) .

تعالى : « تالله لأكيدين أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين » (١٠)  
يدلان على أنهم كانوا يعلمون انه هو الفاعل .

**الفرق بين التقرير بالفعل والتقرير بالفاعل :**

ان الفرق بينهما واضح جلى ، فأنت اذا قدمت الفعل ،  
فقلت : « أسرقت » ، فانك تقرره بحصول السرقة منه ، من  
غير تعرض لغيره ، فجائز أن يكون غيره سرق ، وجائز ألا  
يكون .

واذا قدمت الاسم ، فقلت : « أنت سرقت ؟ » ، فأنت  
تقرره أنه السارق دون غيره (١١) .

---

(١٠) الأنبياء (٥٧) .

(١١) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٠ ، و « نهاية الإيجاز » ص ١١٨

( م ٢ - التقديم والتأخير )



### الفصل الثالث

#### التقديم والتأخير بين الفعل والاسم

##### فى الاستفهام الانكارى

يرى علماء البلاغة أن الاستفهام الانكارى (١)  
كالاستفهام الحقيقى والتقريرى . يجب أن يلى فيه المنكر  
الهمزة ، سواء كان فعلا ، أم فاعلا ، أم مفعولا ، أم غير  
ذلك (٢) .

فمن ثواهر انكار الفعل الماضى قوله تعالى :  
« أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا » (٣)،  
وقوله تعالى : « أصطفى البنات على البنين » (٤) .

فهذا تكذيب للمشركين ، ورد لما يفترونه ، مما يؤدى  
الى الجهل العظيم ، فانهم يزعمون أن الملائكة اناث ، وأنهم  
بنات الله ، وهذا يستلزم أن الله أصفاهم ، واختصهم  
بالبنين ، الذين هم الصفوة ، واختار لنفسه النوع الأدنى،

(١) الانكار : أحد المعانى التى يخرج الاستفهام عن حقيقته اليها .  
وهو اما تكذيبى بمعنى النفى ، أو توبيخى .

(٢) انظر « دلائل اعجاز » ص ٧٨ وما بعدها - و « نهاية الايجاز »  
ص ١١٨ - و « المفتاح » ص ١٧٠ - و « الايضاح » ص ٨٢ -  
و « المصباح » ص ٤٤ .

(٣) الاسراء (٤٠) .

(٤) الصافات (٥٢) .

وأنه - تعالى - قد فضل البنات على البنين ، فكذبهم  
فى كلا الأمرين ، أى لم يكن هذا ولا ذاك (٥) .

ومن شواهد انكار الفعل المضارع قول امرئ القيس :

أيقتلنى والمشرقى مضاجعى

ومسنونة زرق كانياب أغوال (٦)

فهذا تكذيب لانسان ، تهدده بالقتل ، وانكار أن  
يحصل منه ذلك (٧) .

وقوله تعالى : « قال يا قوم أرأيتم ان كنت على بينة  
من ربى ، وآتانى رحمة من عنده فعميت عليكم أنلزمكموها  
وأنيتم لها كارهون » (٨) ، أى أنكرهم على الاهتداء بها ،  
والمعنى لا يكون ذلك (٩) .

ولما كان الغرض فى الشواهد المتقدمة انكار الفعل ،  
قدم الفعل على الاسم .

فاذا أريد انكار الاسم ، أى الفاعل ، أو المفعول ، أو  
غيرهما ، وجب تقديمه أيضا ، فمثال انكار الفاعل

---

(٥) انظر « الكشف » ، ج ٣ ص ٢٥٤ - و - دلائل الاعجاز ،  
ص ٧٨ .

(٦) المشرقى : السيف . منسوب الى مشارف الشام ، والمسنونة  
الزرق : الرماح ، والأغوال : جمع غول : وهو حيوان لا وجود له .

(٧) انظر « دلائل الاعجاز » ، ص ٧٩ ، والايضاح ص ٨٣ .

(٨) هود (٢٨) .

(٩) انظر « دلائل الاعجاز » ، ص ٨٠ - و - نهاية الايجاز ،  
ص ١١٨ - و « الكشف » ، ج ٢ ص ٢٦٦ - و « المفتاح » ، ص ١٧١ .



قولك ان ينتحل شعرا : « أنت قلت هذا الشعر ؟ » ، فأنت لا تنكر الفعل - وهو قول الشعر - ، ولكنك تنكر أن يكون هو القائل له ، وترى أن القائل غيره .

ويقول : « أنت تمنعني حقى ؟ » ، تريد أن غيرك ، هو الذى يستطيع ، أما أنت فلا (١٠) .

ومثال انكار المفعول قولك : « أياى خدع ؟ » ، فأنت لاتنكر أن يحصل من المخاطب خدع ، وإنما تنكر أن تكون أنت المخدوع ، لأنك لست ممن يجوز عليه ذلك فى زعمك .

وقولك : « أزيذا تضرب ؟ » ، فانك لا تنكر أن يصدر من المخاطب ضرب ، وإنما تنكر أن يكون المضروب « زيذا » ، لأنه مما لا يصح أن يجترأ عليه .

ومن هذا القبيل قوله تعالى : « أغير الله أتخذ وليا » (١٢) .

وقوله تعالى : « قل رأيتم ان أتاكم عذاب الله . أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون » (١٣) .

فليس الانكار موجها الى اتخاذ الولي ، أو الى الدعاء ، وإنما هو موجه الى أن يكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا ، أو يدعى ، فان ذلك لا يرضى به عاقل (١٤) .

---

(١٠) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٠ ، ونهاية الايجاز ، ص ١١٨ .

(١٢) الأنعام (١٤) .

(١٣) الأنعام (٤٠) .

(١٤) الكشف ٢ ص ١٨٠ . ٨ . و « دلائل اعجاز » ص ٨٢ ، والمفتاح ص ١٧٠ ، والايضاح ص ٨٢ .

ولو قدم الفعل فى ذلك ، لتوجه الإنكار اليه ، وكان  
المعنى نفى حصوله ، ولم يفد فى المفعول ذلك المعنى الذى  
أفاده تقديم المفعول .

ومن هذا القبيل أيضا قوله تعالى : « أبشرا منا  
واحدا نتبعه » (١٥) .

أنكروا أن يكون البشر ، ممن يصح اتباعه ، وتجب  
طاعته ، وأن يكون مبعوثا من عند الله ، فانهم ، كانوا  
ينكرون ذلك ، ويرون أن الرسول ، يجب أن يكون ملكا (١٦) ،  
بدليل قولهم : « ان أنتم الا بشر مثلنا » (١٧) ، وقولهم :  
« ما هذا الا بشر مثلكم يريد أن يتفضل عليكم ، ولو  
شاء الله لأنزل ملائكة » (١٨) .

---

(١٥) القمر (٢٤) .

(١٦) انظر « الكشف » ، ج ٤ ص ٣٩ ، و « دلائل الإعجاز » ، ص ٨٣ ،  
والافتاح ص ١٧٠ ، والايضاح ص ٨٢ .

(١٧) ابراهيم (١٠) .

(١٨) المؤمنون (٢٤) .

### صور انكار الفعل بطريق الاستفهام انكارا تكذيبيا

يرى علماء البلاغة أن لانكار الفعل بطريق الاستفهام  
انكارا تكذيبيا صورتين :

**الأولى :** أن يقع عقبها كالأمثلة والشواهد التي تقدمت .

**الثانية :** أن ينحصر فاعل الفعل ، أو مفعوله ، أو غيرهما  
من متعلقاته في واحد ، أو أكثر ، فيؤتى بذلك الفاعل ،  
أو المفعول ، أو غيرهما من المتعلقات عقب الهمزة ، ويعطف  
عليه غيره ب ( أم ، ان وجد ، فيتوجه الانكار الى الاسم  
المقدم ، بحسب الظاهر ، فيلزم من انكاره ، انكار الفعل ،  
لأن الفعل اذا نفى فاعله ، الذي لا فاعل له غيره ، أو مفعوله  
الذي لا مفعول له غيره ، أو ظرفه الذي لا ظرف له غيره ،  
لزم انتفاؤه حتما .

وهذه الصورة أبلغ من سابقتها ، لأن نفى الفعل فيها  
بطريق الكناية ، واللزم (١٩) ، فهي بمثابة دعوى  
مع دليلها .

ومن شواهد هذه الصورة قوله تعالى : « قل أرأيتم  
ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل آلله  
أذن لكم أم على الله تفتقرون » (٢٠) .

(١٩) انظر دلائل الإعجاز ، ص ٧٨ ، و نهاية الإيجاز ، ص ١١٩ .

(٢٠) يونس (٥٩) .

فالمقصود نفى الاذن من أصله ، فانه لا آذن فى التحليل  
والتحريم الا الله ، فاذا نفى أن يكون الله آذنا ، فقد انتفى  
الاذن (٢١) .

وأخرج الكلام على هذه الصورة - أى صورة نفى  
الفاعل ، لا الفعل ، ليكون أبلغ .

وقوله تعالى « الذكركم حرم أم الأنثيين أما اشتملت  
عليه أرحام الانثيين » (٢٢) فالمقصود نفى الفعل وهو التحريم  
لشيء مما ذكر - ولكن لم يقدم الفعل عقب الهمزة ، بل  
أخرج الكلام فى صورة نفى المفعول ، دون الفعل ، ليكون  
أبلغ فى نفى الفعل ، فان نفىه حينئذ ، يكون بطريق  
الكناية ، واللزوم ، وذكر الدعوى مع دليلها ، كانه قيل :  
لو كان هناك تحريم لكان متعلقا بواحد من هذه الأمور ،  
لكن واحدا منها ليس بمحرم ، فليس هناك إذن تحريم ،  
وذلك أنهم كانوا تارة يحرمون ذكور الأنعام ، وتارة اناثها ،  
وتارة مافى بطون الاناث ، ذكورا كانت ، أم لاثا ، أم  
مختلفة ، وينسبون ذلك الى الله ، فرد الله عليهم افكهم ،  
بانكار محل التحريم (٢٣) .

وكذلك اذا قال لك قائل : « زرتك أمس فلم أجدك » ،  
وأردت تكذيبه على الصورة الثانية ، قلت : « أليلا زرتنى »

(٢١) انظر « الكشف » ، ج ٢ ص ٢٤٢ - و « دلائل الاعجاز » ،  
ص ٧٨ ، ونهاية الايجاز ص ١١٨ ، ١١٩ والفتاح ص ١٧٠ . والايضاح  
ص ٨٣ .

(٢٢) الأنعام (١٤٤) .

(٢٣) انظر « الكشف » ، ج ٢ ص ٢٤٢ . و « دلائل الاعجاز » ، ص ٧٨ .  
و « نهاية الايجاز » ، ص ١١٨ . و « الفتاح » ص ١٧٠ . و « الايضاح » ،  
ص ٨٣ .

أم نهارا ؟ ، منكرا أن يكون الليل والنهار وقتا لزيارته ،  
فيلزم نفى هذه الزيارة ، لأنها إن وقعت ، فلا بد أن تكون  
فى ليل ، أو نهار .

وكذلك إذا قلت : « أراكبا زرتنى أم ماشيا ؟ » ، منكرا  
الحالين بحسب الظاهر ، فيلزم انتفاء الزيارة ، لأنها  
إن حصلت ، لابد أن تكون على أحدهما .

ومثل ذلك إذا قلت له : « أفى البيت زرتنى ؟ » ، وكان  
معلوما أنك لم تبحر منزلك وقت الزيارة ، فتكرر بحسب  
الظاهر أن يكون البيت موصفا للزيارة ، وبما أنه لا مكان  
غيره ، فيلزم انتفاء الزيارة من أصلها .

وإذا رأيت رجلا فى مكان ، لا يدخله الا باندك ، فزعم  
أنك أذنت له ، وأردت تكذيبه ، قلت : « أنا أذنت لك ؟ » ،  
تنفى بحسب الظاهر أن تكون أنت الآن . وتوهم أن  
غيرك هو الآن ، وبما أنه لا آذن غيرك ، فيلزم انتفاء الآذن  
من أصله (٢٤) .

---

(٢٤) انظر دلائل الاعجاز ، ص ٧٩ ، و د نهاية الإيجاز ، ص ١١٩

### امثلة الإنكار التوبيخي

تقول فى انكار الفعل الماضى انكارا توبيخيا : « أقاطعت صديقك ؟ » ، « أعصيت ربك ؟ » ، « على معنى » ما كان ينبغى لك أن تفعل » .

وتقول فى انكار المضارع : « أتتسى فديم احسان فلان ؟ » ، « أتترك صحبتك لتغير الزمان ؟ » ، « على معنى » لا ينبغى لك أن تفعل شيئا من ذلك » .

تقدم الفعل ، لأنك تقصد بالإنكار اليه ، والتوبيخ عليه .

وتقول : « أنت تظلم الناس مع دينك ؟ » ، « أنت تجحد حقوقهم مع فضلك ؟ » .

تقدم الفاعل ، لأنك توجه التوبيخ اليه خصوصا ، وتقول : « غيرك هو الذى يصح أن يفعل هذا الفعل ، أما أنت فلا ينبغى لك أن تفعله » .

وتقول : « أباك تشتم ؟ » ، تقدم المفعول ، لأن التوبيخ من أجله هو .

وتقول : « أفى الدرس تلهو ؟ » ، « أيوم العيد تظهر غير متجمل ؟ » ، تقدم ما كان الفعل مستهجنا لأجله ، وهكذا .

### الفرق بين النفى الصريح ، والاستفهام الإنكارى :

لقد تعرض للفرق بين الأسلوبين الامام عبد القاهر الجرجانى ، فذكر أن النفى الصريح ، لا يقال فى المستحيل ، وفيما لا يقول به عاقل ، فلا تقل مثلا ان يحاول أمرا بعيدا : « أنت لا تصعد الى السماء ، أنت لا تنقل الجبال » ، بخلاف

الاستفهام الإنكاري ، فانك تقول : « أتصعد الى السماء ؟  
أتنقل الجبال ؟ أترد ما مضى ؟ » ، على سبيل التمثيل ،  
وتنزيل المخاطب الذي يطلب الأمر البعيد منزلة من يدعى  
أنه يستطيع أن يصعد الى السماء ، أو ينقل الجبال ، أو  
يرد ما مضى .

وجه الشبه « أن كلا يطلب مالا يستطيع » ، فهو من  
قبيل الاستعارة التمثيلية (٢٥) .

ونذكر الامام عبد القاهر أن من هذا القبيل قوله تعالى :  
« أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى » (٢٦) ، إذ الكلام  
ليس على ظاهره ، لأن اسماع الصم ، مما لا يدعيه أحد ،  
بل هو على سبيل التمثيل ، وتشبيه النبي صلى الله عليه  
وسلم في محاولته هداية الكافرين الذين أصروا على  
كفرهم بمن يحاول اسماع الصم ، وهداية العمى .

وجه الشبه « أن كلا يطلب أمرا ، لا يحصل » ،  
وقدم الفاعل هنا ، لأن القصد بالإنكار اليه .

وقول ابن عينة :

فدع الوعيد ، فما وعيدك ضائري

أطنين أجنحة الذباب يضير ؟

فالكلام ليس على ظاهره ، إذ لا يدعى أحد أن طنين  
الذباب يضير ، بل هو على سبيل التمثيل ، وتنزيل المخاطب

(٢٥) انظر ، دلائل الإعجاز ، ص ٨١ .

(٢٦) الزخرف (٤٠) .

- قى دعواه ، أن وعيده الذى لا يؤبه له يضير - منزلة من يدعى أن طنين أجنحة الذباب يضير .

• وجه الشبه « أن كلا قد ادعى دعوى كاذبة » (٢٧) .

هذا ما قرره الامام عبد القاهر ، والذى يظهر لى أنه لا مانع أن يقال أيضا :

« أنت لا تصعد الى السماء » ، على سبيل التمثيل ، والدليل على ذلك المثل المشهور :

« انك لا تجنى من الشوك العنب » ، وجنى العنب من الشوك مستحيل ، والكلام تمثيل .

وقوله تعالى : « فإنك لا تسمع الموتى ولا تسمع الصم الدعاء اذا ولوا مدبرين » (٢٨) .

وقد قال البحتري :

فعليك الرضا بما قسمته

لك هذى المطالب المجهولة

لن تنال المزوى عنك بتد

بير ، ولن تصعد السماء بحيلة

فقد أدخل النفى الصريح على المحال تشبيها لمن يريد أن ينال ما لم يقدر له ، بمن يريد أن يصعد الى السماء .

---

(٢٧) انظر . دلائل الاعجاز ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٢٨) الروم (٥٢) .



### أى الأسلوبين أبلغ ؟

لقد تعرض للموازنة بين الأسلوبين الامام عبد القاهر الجرجاني فذكر أن للانكار بالاستفهام مزايا ، بها كان أبلغ أثرا ، وأوقع فى النفس من النفي الصريح عنها (٢٩) :

(١) انك اذا قلت : « أأنت قلت هذا الشعر ؟ » أنتنسى احسان فلان ؟ « فانك لم تفده غرضك ، وهو تكذيبه ، أو توبيخه ، بادىء ذى بدء ، بل أوقعت فى روعه أنك تطلب منه جوابا فيتنبه ، ويرجع الى نفسه ، أيجيب ، فيعييا بالجواب ، ويخجل ، ويعلم أنك قصدت تكذيبه ، لأنه ادعى القدرة على شىء ، لا يقدر عليه ، أو تخطئته ، وتوبيخه ، لأنه هم بأمر ، لا يستصوب فعله ، وقد تنمادى به الغفلة ، ويظن أنك مستفهم حقا ، فيقول : نعم أنا قلت هذا الشعر ، فتقول حينئذ : فانظم على غراره ، فيظهر عجزه ، ويفتضح أمره ، ويصبح موضعا للسخرية ، والاستهزاء .

(٢) ومزية أخرى للاستفهام الانكارى ، وهى : أن أسلوبه ، يشعر بثقة المتكلم ، واطمئنانه ، وأنه لا يخشى تكذيبا ، ولا مخالفة ، لايهامه أن السامع أعلم منه بحقيقة الأمر ، ولذلك يطلب منه الجواب بحسب الظاهر .

أما اذا أتيت بالنفي الصريح ، فقلت : « أنت لم تقل هذا الشعر » إن ينتحل شعرا ، و « لا ينبغي أن تنسى احسان فلان » ، فقد أفدت غرضك من أول وهلة ، ولم توح للمخاطب أن يراجع نفسه ، ليخجل ، ويرتدع ، ويعلم أنه مخطئ ، ولم يشعر الأسلوب بثقتك ، واطمئنانك الى عدم التكذيب .



## الباب الثاني

التقديم والتأخير

في الخبر



# الفصل الأول

## التقديم والتأخير

### بين الفاعل المعنوي والفعل

يرى جمهور علماء البلاغة أن هناك فرقا بين تقديم الاسم الذي هو فاعل في المعنى ، على الفعل ، وتقديم الفعل عليه في الخبر .

ويرون كذلك أن هذا التقديم يأتي في الأساليب العربية على ثلاث صور :

(أ) أن يكون في الخبر نفى ، ويتقدم النفي على الاسم المقدم ، مظهرا كان ، أم مضمرا ، نحو : « ما أنا فعلت كذا » ، « ما زيد فعل كذا » .

(ب) ألا يكون في الكلام نفى ، بل يكون الخبر مثبتا ، نحو : « أنا فعلت كذا » ، « زيد فعل كذا » .

(ج) أن يكون الخبر منقيا ، ويتأخر النفي عن الاسم المقدم ، نحو : « أنا ما فعلت كذا » ، « زيد ما فعل كذا » .

### الصورة الأولى :

إذا قدمت الفاعل على الفعل ، وكان الاسم المقدم واقعا عقب نفى ، نحو : « ما أنا فعلت كذا » ، أفاد التركيب قصر نفى الفعل على الاسم المقدم ، وأن الفعل ثابت ، متفق على حصوله ، وأنه منفي عن المسند اليه المقدم ، وأنه مثبت لغيره ، على حسب النفي عموما ، وخصوصا .

( م ٣ - التقديم والتأخير )

والسر في ذلك : أنك لا تقول : « ما أنا قلت » ، إلا إذا كان القول ثابتاً ، متفقاً على حصوله ، بينك ، وبين مخاطبك ، ولكنه يزعم أنك القائل له دون غيرك ، فتصح له الأمر ، بأن تقول : « ما أنا قلت هذا » ، فتنتفي عن نفسك ، وتثبتك لغيرك (١) .

ومن شواهد هذه الصورة قول المتنبي :

وما أنا أسقمت جسمي به

ولا أنا أضرمت في القلب نارا

فإن السقم ثابت موجود ، ولكن الشاعر ، يريد أن ينفي عن نفسه أنه الجالب له ، ويثبت ذلك للهم الذي اعتراه .

وقوله أيضا :

وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله

ولكن لشعري فيك من نفسه شعر

فإن التقديم ، يدل على أن الشعر ثابت ، ولكن الشاعر ، يريد أن ينفي عن نفسه ، أن يكون القائل له وحده ، ويثبت أن محاسن الحبيب ، وصفاته الكريمة ، لها الفضل في كثير منه ، فأنها هي التي أوجت به ، وألهمته إياه ، فكانها شاركته في قوله .

أما إذا قدمت الفعل ، فقلت : « ما قلت هذا » و « ما فعلت هذا » و « ما ضربت زيدا » ، فأنك تنفي عن نفسك فعلا ،

---

(١) انظر « دلائل الإعجاز » ص ٨٣ ، ٨٤ - و « نهاية الإيجاز » ص ١٢١ - و « المطول » ص ١٠٨ .

لم يثبت أنه حصل . بل يجوز أن يكون حصل من غيرك ، ويجوز أنه لم يحصل البتة ، فلا تعرض في العبارة ، لاثباته لغيرك ، ويلزم ألا يفيد « القصر » .

ومثل ذلك ما لو قلت : « ما قلت أنا ، وما فعلت أنا كذا » ، لأن « أنا » للتأكيد فقط هنا (٢) .

#### أدلة هذا الفرق :

وبدل على هذا الفرق ثلاثة أمور :

**الأول :** أنه يصح حين تقدم الفعل أن يكون النفي عاما ، نحو : « ما قلت شعرا ، ما أكلت اليوم شيئا ، ما رأيت أحدا » ، ولا يصح ذلك إذا قدمت الفاعل ، وكان خلفا ، وباطلا من القول أن تقول : « ما أنا أكلت اليوم شيئا ، ما أنا قلت شعرا ، ما أنا رأيت أحدا من الناس » .

**والسر في ذلك :** أن هذا الأسلوب ، يقتضى أن الفعل ثابت ، متفق على حصوله ، وأنه منفي عن المسند إليه المقدم ومثبت لغيره على الوجه الذي نفي عليه من خصوص ، أو عموم .

فهذه الأمثلة الثلاثة ، تفيد أن قول شعر على العموم ، وأكل شيء على العموم ، ورؤية أحد على العموم ، أمر ثابت ، متفق عليه بين المتكلم ، والمخاطب (٣) وأن المتكلم ينفيه عن نفسه ، ويثبت لغيره عاما ، وذلك يقتضى المحال - وهو أن

(٢) انظر « دلائل الإعجاز » ص ٨٣ . ٨٤ ، ونهاية الإيجاز ص ١٢١

(٣) اخذ العموم من وقوع النكرة في سياق النفي . لأنها حينئذ تعم .

يكون هناك انسان قد قال كل شعر فى الدنيا ، وأكل كل شىء يؤكل ، ورأى كل أحد من الناس - وما يقتضى الحال محال .

وأما اذا تقدم الفعل ، نحو : « ما قلت شعرا » ، فانه يكون صحيحا ، لأنه ، لا يقتضى الا نفى الفعل عن الفاعل ، وأما ثبوت الفعل ، أو اثباته للغير ، فلا يقتضيه ، ولا يشعر به (٤) .

الثانى : أنه يصح أن تقول : « ما غلت هذا ، ولا قاله أحد من الناس ، ما ضربت زيدا ، ولاضربه غيرى » ، وذلك لأنك تتكلم عن فعل ، لم يثبت وجوده ، فلك أن تنفيه عن غيرك .

هذا اذا قدمت الفعل ، أما اذا قدمت الاسم ، فلا يصح أن تقول :

« ما أنا قلت هذا ، ولا قاله غيرى » ، ولا أن تقول : « ما أنا ضربت زيدا ، ولا ضربه أحد سواى » ، وذلك لأن هذا الأسلوب ، يقتضى أن الفعل ثابت ، متفق عليه ، وأنه منفى عن المقدم ، ومثبت لغيره ، وقولك : « ولا قاله غيرى » ، يفيد أنه منفى عن الغير ، وهذا تناقض ظاهر (٥) .

ووجه آخر للبطلان ، وهو أن هذا التركيب ، يفيد ثبوت « القول والضرب ، ونفيهما عنك ، وعن جميع من عداك » ، فيلزم ثبوت قول من غير قائل ، وضرب من غير ضارب ، وهذا محال (٦) .

(٤) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٤ والمطول ص ١١١ .

(٥) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٤ . ونهاية الايجاز ص ١٢١ .

(٦) دراسات لبلاغة عبد القاهر ص ٢٦٧ .



ووجه ثالث : هو أن هذا الأسلوب ، يفيد ثبوت « القول والضرب » ، مع أن نفيهما عنك ، وعن غيرك ، يفيد نفيهما ، إذ لا يوجد فعل بدون فاعل ، وهو تناقض (٧) .

الثالث : أنه يصح أن تقول : « ما ضربت الا زيدا » ، بتقديم الفعل ، لأنك تنفى عن نفسك « ضرب غير زيد » ، وتثبت لها « ضرب زيد » ، ولا يشعر كلامك ، بأن غيرك ضرب ، أو لم يضرب .

ولا يصح أن تقول : « ما أنا ضربت الا زيدا » بتقديم الاسم .

والسرفى ذلك : أن تقديم الاسم ، يفيد أن الفعل ثابت ، وأنه منفى عن المقدم ، ومثبت لغيره ، على حسب النفى عموما ، وخصوصا .

فهذا التركيب ، يفيد أن « ضرب كل أحد الا زيد » ثابت ، وأنه منفى عن المقدم ، وأنه مثبت لغيره ، فيزعم أن يكون هناك انسان ضرب « كل أحد الا زيدا » ، وهو باطل .

وقد علل الشيخ عبد القاهر والسكاكى فساده : بأنه يقتضى « التناقض » ، وذلك ، لأن نقض النفى بـ « الا » يقتضى أن تكون ضربت زيدا ، وتقديمك ضميرك ، وإيلاؤه حرف النفى ، يقتضى ألا تكون ضربته ، فهما يتدافعا (٨)

(٧) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٤ .

(٨) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٤ ، والمفتاح ص ١٢٥ .

وقد رد الخطيب القزويني هذا « التعليل » ، ودفن  
« التناقض » : بأننا لا نسلم أن تقديم الضمير ، وإبلاء  
حرف النفي ، يقتضى ألا يكون زيد مضروباً ، إنما يكون  
الأمر كذلك ، إذا لم يستثن منه ، بأن يقتصر على قوله :  
« ما أنا ضربت أحداً » ، أما بعد الاستثناء ، فلا شك فى  
إفادة أنه مضروب ، سواء قدم الضمير ، أم لم يقدم ،  
لأن النفي العام - وإن تقدم - فإن الحكم به متأخر عن  
الاستثناء ، فالحكم عليه ، ما عدا المستثنى ، فلا تناقض (٩)

وقد علله السعد ، بأنه يقتضى أن يكون غيرك ، قد  
ضرب « كل أحد الا زيدا » ، وهو لا يكون ، وهذه علة  
وجيهة (١٠) .

**الصورة الثانية :** وهى ما تقدم فيها المسند اليه  
على الفعل ، ولم يكن فى الكلام نفي ، نحو : « أنا فعلت  
كذا ، وزيد فعل كذا » ، وتقديم الاسم فى هذه الصورة ،  
يكون للاهتمام بالفاعل المقدم ، وبيان أن القصد اليه ،  
وذلك الاهتمام سببه أمران :

**أحدهما جلى :** لا يشك ، وهو أن يكون الغرض قصر  
الفعل على المقدم ، ونفيه عن واحد آخر ، أو عن جميع  
ما عدا المقدم ، وهو على الأول قصر اضافى (١١) ، وعلى  
الثانى حقيقى (١٢) .

---

(٩) انظر « الايضاح » ص ٣٤ .

(١٠) انظر « المطول » ص ١١٢ .

(١١) القصر الاضافى : أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب  
الاضافة الى شيء معين .

(١٢) القصر الحقيقى : أن يختص المقصور بالمقصور عليه . بحسب  
الحقيقة والواقع . بالا بتعداه الى غيره أصلاً .

مثال ذلك : أن تقول : أنا كتبت فى معنى فلان « - أى شأنه - ، و « أنا شفعت فى بابيه » - أى أمره - ، تريد أن تدعى الانفراد بذلك ، وأن ترد على من زعم أن غيرك مشاركك فى الأمر ، فتفرد نفسك به ، وهو على الأول قصر قلب (١٣) ، وعلى الثانى قصر افراد (١٤) ، ويجوز أن يكون قصر تعيين (١٥) ، إذا قلت له لمن يردد الأمر بينك ، وبين غيرك ، وكل ذلك من الإضافى ، فإذا أردت أن تثبت الفعل لنفسك ، وتنفيه عن جميع من عداك ، كان قصرا حقيقيا .

**الثانى :** من سببى الاهتمام بالاسم المقدم : أن يكون الغرض افادة تقوية الحكم الذى هو ثبوت الفعل للفاعل ، وتوكيده ، ودفع الشك عنه ، لا قصره عليه .

مثال ذلك أن تقول : « هو يعطى الجزيل ، هو يحب الثناء » ، لا تريد أن تقصر الفعل عليه ، ولا أن تنفيه عن غيره ، وانما تريد أن تحقق الحكم ، وتمكنه فى نفس السامع ، وتدفع الشك عنه .

ومن الشواهد التى جاء التقديم فيها للتقوية قوله تعالى : « واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون » (١٦) ، وقوله تعالى : « وإذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به » (١٧) .

(١٣) قصر القلب : تخصيص شيء بشيء آخر معين ، قصد الرد خطا المخاطب فى حكمه ، بعكس ما حكمت به .

(١٤) قصر الافراد : تخصيص شيء بشيء ، دون شيء آخر معين ، قصد الرد خطا المخاطب فى اعتقاده الشركة .

(١٥) قصر التعيين : تخصيص شيء بشيء ، مكان شيء آخر معين ، قصد لدفع تردد المخاطب فى الحكم ، وإزالة شكه .

(١٦) الفرقان (٣) .

(١٧) المائدة (٦١) .

وقول المعذل البكرى :

هم يفرشون اللبد كل طمرة

وأجرد سباح ، يبد المئاليا (١٨)

وقول الأخنس بن شريق :

هم يضربون الكبش ، يبرق بيضه

على وجهه من الدماء سبائب (١٩)

وقول عميرة الخثعمية فى رثاء أخويها :

مما يلبسان المجد أحسن لبسة

شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما

وقول عروة بن أذينة :

سلمى أزمعت بينا فأين تقولها أين ؟

فان تقديم المسند اليه فى كل ذلك ، لم يقصد به  
« القصر » ، ولا نفى الفعل عن آخر ، تعريضا به ، وانما  
قصد به تأكيد ثبوت الفعل للفعل ، ومنع السامع من  
الشك ، فبدىء بالمسند اليه ، لتنبهه ، ومنعه من الشك ،  
والانكار (٢٠) .

(١٨) يفرشون : من « أفرش » ، أى يجعلون اللبد فراشا لكل طمرة ،  
أو من « فرش » ، والكلام على حذف حرف الجر ، أى على كل طمرة ،  
واللبد : المتلبد من الصوف ، والشعر ، والطمرة : الفرس الكريمة ،  
والأجرد : القصير الشعر ، والسباح : الذى يشبه سيره السباحة فى  
اللين واليسر ، والمئاليا بضم الميم ، المبالغ فى عدوه ، وبقطع الميم ، جمع  
مفلاة - بكسرهما - ، وهى السيم يتخذ للمفلاة ، ويبد : يسبق .  
(١٩) الكبش : رئيس القوم ، أو القائد ، والبيض : جمع بيضة ،  
وهى : الخوذة الحديدية ، والسبائب : الطرائق ، جمع سببية .  
(٢٠) أنظر ، دلائل الإعجاز ، ص ٨٦ ، ٨٧ ، والإيضاح ص ٣٥ ، ٣٦ ،  
والطول ص ١١٣ ، ١٨٢ ، ١٨٣ .

النسر في افادة تقديم المسند اليه التوكيد في هذه الصورة :

يرى الامام عبد القاهر الجرجاني ، ومن حذا حذوه من علماء البلاغة أن السر في ذلك ، أنه لا يؤتى بالاسم ، معرى عن العوامل الا لحديث ، نوى اسناده اليه ، فاذا قالت : « عبد الله » مثلا ، فقد أشعرت قلب السامع أنك ، أردت الحديث عنه ، فاذا جئت بالحديث ، وهو «الفعل» ، فقلت « قام ، أو فعل كذا » ، دخل على القلب دخول المأنوس به ، وقبيله قبول المطئن ، لأنك قد وطأت له ، وقدمت الاعلام فييه ، وذلك - لا محالة - أشد لثبوته له ، وأمنع للشك فيه ، لأن الاعلام بالشئ بعد التنبيه عليه ، ليس مثل الاعلام به بفتة ، إذ الاعلام به بعد التنبيه عليه ، يجرى مجرى تكرير الاعلام للتأكيد .

ومن هنا قالوا : ان الشئ ، اذا أضمر ، ثم فسر ، كان أفخم من أن يذكر بدون اضمار ، ولهذا نجد قوله تعالى : « فانها لا تعمى الأبصار » (٢١) ، وقوله تعالى : « انه لا يفلح الكافرون » (٢٢) أفخم ، وأشرف مما لو قيل : « ان الأبصار لا تعمى » و « ان الكافرين لا يفلحون » ، من غير اضمار ، وما ذلك الا لما بينا من أن الاعلام بالشئ بعد التمهيد له ، يجرى مجرى تكرير الاعلام في القوة والاستحكام (٢٣) .

ويرى السكاكي ، والخطيب ، والسعد أن سر افادة التقديم التقوية في مثل : « زيد قام » أن القيام ، قد

(٢١) الحج (٤٦) .

(٢٢) المؤمنون (١١٧) .

(٢٣) انظر ، دلائل الاعجاز ، ص ٨٨ - ونهاية الإيجاز ص ١٢٣ .

أسند الى « زيد » مرتين : احدهما : اسنده الى الضمير المستتر فى « قام » .

**والثانية : اسناد جملة « قام » الى « زيد » ، وهو مرجع الضمير ، فهو هو بعينه .**

وكذلك : « أنا قمت » ، فقد أسند الفعل الى «التاء» ، وأسندت الجملة الى « أنا » ، وهو عين التاء ، فكان هذا التكرار للاسناد ، منشأ التوكيد ، ودفع الشك (٢٤) .

**الدليل على أن تقديم المسند اليه على الفعل ، يفيد تقوية الحكم وتوكيده :**

استدل شيخ البلاغة العربية الامام عبد القاهر الجرجاني(٢٥) على أن تقديم المسند اليه على الفعل ، يفيد تقوية الحكم ، وتوكيده - بأن البلغاء ، يستعملونه فى المواضع التى تحتاج الى توكيد ، وقد ذكر منها ثمانية :

(١) أن يجيء فيما سبق فيه انكار ، كأن يقول قائل : « لا أعلم ما تقول » ، فينكر علمه ، فتقول له : « أنت تعلم أن الأمر على ما أقول » ، فتقدم الفاعل ، وتقول : « هو يعلم كذا - وان أنكره - ، هو يعلم الكذب فيما قال - وان حلف عليه - ، وكفوله تعالى : « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » (٢٦) ، أى يعلمون كذبهم ، ولا شك أنهم ينكرون الكذب ، وينكرون كذلك علمهم بكذبهم ، ومعلوم أن الانكار ، يقتضى توكيد الحكم ، فقدم الفاعل فى هذه المثل لذلك .

(٢٤) انظر « المفتاح » ص ١١٩ ، والايضاح ص ٣٥ ، والمطول ص ١٨٢ .  
(٢٥) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٨ وما بعدها .  
(٢٦) آل عمران (٧٥) .

(٢) أنه يجيء فيما اعترضه شك ، كأن يقول لك قائل :  
« كأنك لا تعلم ما قال فلان » ، فيظهر شكه في علمك : فنقول :  
« أنا أعلم ما قال ، ولكنى أداريه » .

(٣) أنه يجيء في تكذيب مدع ، كقوله تعالى : « وإذا  
جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا  
به » (٢٧) ، فان قولهم : « آمنا » دعوى منهم أنهم لم يخرجوا  
بالكفر ، فالوضع موضع تكذيب ، وهو أيضا من قبيل  
رد الإنكار ، لأنهم ينكرون الكفر .

(٤) أنه يؤتى به فيما القياس في مثله ألا يكون ، أى  
فيما يقتضى العقل ، والمنطق ألا يكون ، نحو قوله تعالى :  
« واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم  
يخلقون » (٢٨) ، فانهم وإن كانوا لا ينكرون أنها مخلوقة ،  
فان عبادتها ، تقتضى أنها غير مخلوقة ، لأن العقل يقتضى  
أن يكون المعبود خالقا ، لا مخلوقا .

(٥) وكذلك يجيء في كل خبر ، كان على خلاف العادة ،  
وفيما يستغرب من الأمور ، كما يقولون في كتب النحو :  
« بقرة تكلمت » ، وكما تقول « فلان يدعى العظيم » ، وهو  
يعيا باليسير ، ويزعم أنه شجاع ، وهو يفزع من أدنى  
شيء » .

فكل ذلك أمر مستغرب ، جاء على خلاف العادة ، فهو  
في حاجة الى التأكيد ، لعدم الاستعداد لقبوله .

---

• (٢٧) المائدة (٦١)

• (٢٨) الفرقان (٢)

(٦) يجيىء هذا الأسلوب كثيرا فى الوعد والضمان ،  
كقول الرجل : « أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا  
الأمر » ، وذلك أن من شأن الموعود أن يعترضه الشك فى تمام  
الوعد ، وفى الوفاء به ، فهو أحوج الى التأكيد .

(٧) وكذلك يكثر فى المدح ، والفخر ، نحو : « هو يعطى  
الجزيل » - « هو يقرى الضيف » .

وقول طرفة بن العبد :

نحن فى المشتاة ندعو الجفلى

لا ترى الآدب فىنا ينتقر (٢٩)

وقول زهير بن أبى سلمى :

ولأنت تفرى ما خلقت وبه

ض القوم يخلق ثم لايفرى (٣٠)

وانما احتاج المدح الى التوكيد ، لأن من شأن المدح ،  
أن يمنع الناس من الشك ، فيما يمدح به ، ويباعدهم من  
الشبه ، وكذلك المفتخر .

(٨) واستدل الامام عبد القاهر أيضا ، على أن هذا  
الضرب يقتضى التوكيد ، بأنه لا يجيىء اذا كان الفعل ،  
لا شك فيه ، ولا ينكر ، بل يؤتى بالفعل مقدا ، غير

---

(٢٩) المشتاة : زمان الشتاء ، أو مكانه ، الجفلى بالتحريك : الدعوة  
العامّة ، الآدب : الداعى الى الطعام ، ينقر : يدعو النقرة ، وهى :  
الدعوة الخاصة .

(٣٠) تفرى : تنفذ ، خلقت : قدرت ، وهيات ، أى انه ينفذ ما قدره ،  
ولا ينكص على عقبه .



مبنى على الاسم ، فإذا أخبرته عن عادته الخروج ، قلت :  
« قد خرج » ، ولا تقول : « هو قد خرج » ، لأنه ليس  
بحاجة الى تأكيد ، وكذلك اذا أخبرته عن عزم على الركوب ،  
ولم يكن شك فى ركوبه ، قلت : « قد-ركب » ، ولا تقول :  
« هو قد ركب » .

**الصورة الثالثة (٣١) :** وهى أن يكون الخبر منفيا ،  
ولكن يقدم الاسم على الفعل ، والنفي جميعا ، نحو  
قولك : « أنت لا تحسن كذا » ، « أنا لا أفعل كذا » . وهذه  
الصورة كسابقتها ، تحتل وجهين :

(١) أن يكون الغرض من التقديم قصر نفي الفعل على  
المقدم ، وإثباته لغيره .

(٢) أن يكون الغرض تقوية الحكم ، وتوكيده ، فان  
قولك : « أنت لا تحسن كذا » أشد لنفي الاحسان من قولك :  
« لا تحسن كذا » ، ولذلك يقال الأسلوب الأول لمن هو أشد  
اعجابا بنفسه ، وأعرض دعوة ، فتكذبه فى دعواه بالتوكيد  
الذى يفيد تقديم الاسم .

ومن شواهد هذه الصورة قوله تعالى : « والذين هم  
بربهم لا يشركون (٣٢) » .

وقوله تعالى : « لقد حق القول على أكثرهم فهم  
لا يؤمنون » (٣٣) .  
وقوله تعالى : « فعصيت عليهم الأنبياء يومئذ فهم  
لا يتسألون » (٣٤) .

---

(٣١) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٩١ ، ونهاية الایجاز ص ١٢٤  
والفتاح ص ١١٩ والایضاح ص ٣٦ .  
(٣٢) المؤمنون (٥٩)  
(٣٣) يونس (٧)  
(٣٤) القصص (٦٦)

وقوله تعالى : « ان شر الدواب عند الله الذين كفروا  
فهم لا يؤمنون » (٣٥) .  
فان تقديم الاسم في كل ذلك يفيد من التوكيد ،  
مالا يفيد تقديم الفعل .

هذا ، وكما أن قولك : « أنت لا تحسن كذا » أبلغ من  
قولك : « لا تحسن كذا » هو أبلغ أيضا من قولك : « لا تحسن  
أنت كذا » بتأخير الضمير عن الفعل .

وسى ذلك : أن الأسلوب الأول ، لتوكيد الحكم بالوجهين  
المذكورين في الصورة السابقة ، وهما :

١ - أن ذكر الاسم معرى عن العوامل ، لا يكون الا لحديث  
قد نوى اسناده اليه ... الخ ما سبق من رأى الشيخ  
عبد القاهر .

٢ - أن تقديم الاسم فيه تكرار للاسناد .

**أما الأسلوب الثاني :** وهو : « لا تحسن أنت كذا » ،  
فلا يفيد تركيد الحكم ، إذ ليس فيه ، ما يقتضى توكيده  
من الوجهين السابقين ، والضمير المؤخر ، لتوكيد الحكم  
عليه ، لا الحكم ، فقولك : « لا تحسن » .

نفى للاحسان عن الضمير المستتر ، و « أنت » مؤكد لهذا  
الضمير ، على معنى أن الحكم عليه ، هو الضمير نفسه ،  
وأنة لا تجوز فيه ، ولا سهو .

وأما : « أنت لا تحسن » ، ففيه تأكيد الحكم بالوجهين  
السابقين .

### الفرق بين تقديم النكرة والمعرفة

#### على الفعل والعكس

ان هناك فرقا بين تقديم النكرة والمعرفة على الفعل ،  
وتقديم الفعل عليهما فى الخبر والاستفهام .

**أما فى الاستفهام :** (٣٦) فالفرق أن المقدم فيهما هو  
المشكوك فيه ، فإذا قدمت الفعل ، فقلت : « أجاءك رجل ؟ »  
أو « أجاءك زيد ؟ » ، دل تقديمه على أنك شكاك فى ثبوته  
للفاعل ، أو انتفائه عنه ، وغرضك معرفة الواقع منهما .

وإذا قدمت الاسم ، فقلت : « أرجل جاك ؟ » ، أو أزيد  
جاك ؟ » ، دل تقديمه على أنك لست شاكاً فى الفعل ،  
اذ لا تقدمه ، الا وأنت عالم بحصول الفعل ، وإنما شكك  
فى الفاعل ، وغرضك طلب تعيينه .

فلا فرق بين النكرة والمعرفة فى ذلك .

لكن هناك فرقا بينهما من جهة أخرى ، وهو أنك اذا  
قدمت المعرفة ، فقلت : « أزيد جاك ؟ » كان الغرض طلب  
تعيين الفاعل بعينه .

وأما اذا قدمت النكرة ، فلا يمكن أن يكون الغرض طلب  
الفاعل بعينه ، لأن النكرة ، لا تدل على معين ، وإنما  
الغرض تعيين جنسه ، أو عدده . وذلك لأن النكرة تشعر  
بمعنيين (٣٧) الجنسية والعدد ، فان كانت مفردة ، أشعرت  
بالجنسية والوحدة ، وان كانت مثناة أشعرت بالجنسية  
والاثنية ، واذا كانت جمعا أشعرت بالجنسية والجمعية .

(٣٦) انظر . دلائل الإعجاز ، ص ٩٣ .

(٣٧) انظر . مواهب الفتاح ، ص ٤٠٤ ح ١ من شروح التلخيص .

فإذا قدمت فى الاستفهام نحو : « أرجل جاءك ؟ » احتمال الكلام معنيين :

١ - أن يكون الشك فى الجنس وحده . أى : أمن جنس الرجال ، أم من جنس النساء ؟ ، فيكون المطلوب تعيين الجنس .

٢ - أن يكون الشك فى العدد وحده ، أى : أولاد أم أكثر ؟ فيكون المطلوب تعيين العدد . والقارئان تعين المراد .

**وأما الفرق بينهما فى الخبر :** (٣٨) فأنك إذا قدمت الفعل ، فقلت : « جاعنى رجل » ، أو جاعنى زيد « دل ذلك على ثبوت الفعل للفاعل المذكور ، ولم يشعر بنفسه عن غيره .

وإذا قدمت الاسم . فقلت : « رجل جاعنى » ، أو « زيد جاعنى » دل ذلك على أنك تريد قصر الفعل عليه ، وأنه ثابت له ، منفى عن غيره .

فلا فرق بين النكرة والمعرفة فى ذلك .

ولكن هناك فرقاً من ناحية أخرى ، وهو أن المقصور عليه فى تقديم المعرفة ، هو المقدم بخصوصه وعينه . أما فى تقديم النكرة ، فالمقصود عليه الجنس ، أو العدد .

فنحو : « رجل جاعنى » يحتمل أن يكون رداً على من زعم أن الجائى امرأة ، وأن يكون رداً على من زعم أن الجائى اثنان ، أو ثلاثة ، والقارئان تعين المراد .

## الفصل الثاني

### تقديم المسند اليه للتخصيص أو التقوى بين عبد القاهر والجمهور والسكاكي

يرى الامام عبد القاهر وجمهور علماء البلاغة أنه اذا تقدم المسند اليه على خبره النفي ، وكان واليا لحرف النفي ، فانه يفيد قصر نفي الخبر عليه وجها واحدا ، سواء كان المسند اليه معرفا أو منكرا ، وسواء • كان المعرف مظهرا ، أو مضمرا ، ولو أن الامام عبد القاهر لم يمثل الا للمضمر ، لكن المفهوم من كلامه بطريق المقايضة أن المضمر ، وغيره اذا كان واليا لحرف النفي ، فهو في هذا الحكم سواء • أما اذا لم يكن المسند اليه واليا لحرف النفي ، وكان خبره فعليا ، ولم يكن نكرة فانه يأتي للتخصيص ، ان كان للمخاطب حكم على خلاف حكمك ، وللتقوية ان لم يكن له هذا الحكم ، والمرجع في ذلك الى القرائن والمقامات •

أما اذا كان نكرة فانه للتخصيص قطعا الا أنه يتنوع الى نوعين :

تخصيص الجنس ، وتخصيص العدد •

وسواء في جميع هذه الصور أن يكون الخبر مثبتا أو منفيًا ، اذ لا فرق • فالصور في القسم الأول ثلاث ، وفيما يليه ست ، فالمجموع تسع ، أما أمثلتها فهي :

( م ٤ - التقديم والتأخير )

- ١ - ما أنا فعلت هذا
- ٢ - ما زيد فعل هذا
- ٣ - ما رجل قال هذا
- ٤ - أنا فعلت هذا
- ٥ - أنا ما فعلت هذا
- ٦ - زيد فعل هذا
- ٧ - زيد ما فعل هذا
- ٨ - رجل قال هذا
- ٩ - رجل ما قال هذا

ففى الصورة الرابعة ، والخامسة ، والسادسة ،  
والسابعة ، وهى ما يكون فيها المسند اليه معرفا : مظهرا ،  
أو مضمرا ، غير وال لحرف النفى - يكون هذا التقديم  
لإفادة التخصيص تارة ، والتقوى أخرى ، على المدار الذى  
علمت •

وأما فى الصورتين الأخيرتين ، فإن التقديم ، أى تقديم  
النكرة ، لا يفيد الا التخصيص •

وعلى هذا فصور التخصيص قطعا خمس : هى الثلاث  
الأولى ، لإيلاء المسند اليه فيها حرف النفى ، وفى  
الصورة الثالثة سبب آخر هو كونه مع ذلك نكرة •  
والاثنان الأخيرتان ، لكون المسند اليه نكرة • والصور  
المحتملة أربع ، لكون المسند اليه فيها معرفا غير وال  
لحرف النفى •

فالمدار عند عبد القاهر والجمهور اذن لإفادة  
التخصيص وجها واحدا على أمرين ! كون المسند فعليا ،  
وكون المسند اليه واليا لحرف النفى أو منكرا ، فإذا لم يكن  
المسند اليه واليا لحرف النفى أو لم يكن منكرا ، فالتقديم  
محتمل للوجهين •

وهذا الرأي قد وضحته مفصلاً من خلال حديثي عن التقديم والتأخير بين الفاعل المعنوي والفعل .  
أما السكاكي (٣٩) ، فإنه اشترط في إفادة التقديم التخصيص شرطين :

**أحدهما :** أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخراً ، على أن يكون فاعلاً في المعنى فقط ، ومعنى أنه فاعل في المعنى ، أن يكون توكيداً للفاعل ، أو بدلاً منه .

**وثانيهما :** أن يقدر كونه كذلك ، أي أن يقدر كونه مؤخراً في الأصل .

وذلك كقولك : « أنا قمت » ، فإنه يجوز أن تقدر أصله : « قمت أنا » ، على أن « نا » تأكيد للفاعل اللفظي ، وهو « التاء » ، فيكون « أنا » فاعلاً في المعنى .

فإن انتفى الشرط الأول ، بأن كان المبتدأ اسماً ظاهراً ، كقولك : « زيد قام » ، فإنه لا يفيد إلا التقوى ، فإنه لو قدر أن لفظ « زيد » مؤخر في الأصل .

وأن أصله : « قام زيد » - لكان فاعلاً في اللفظ ، لا فاعلاً في المعنى .

أو انتفى الشرط الثاني ، بأن قدر الكلام في مثل : « أنا قمت » مبيناً من الأصل على المبتدأ والخبر ، ولم يقدر تقديم وتأخير ، فإنه كذلك ، لا يفيد إلا التقوى ، ومثل ذلك :

« ما أنا قمت ، وما زيد قام » .

واستثنى من الاسم الظاهر - المنكر ، كما فى نحو :  
« رجل جاعى » ، أى لا امرأة ، أو لا رجلان ، بأن قدره مؤخرًا ،  
ومقدها ، على أن يكون أصله : « جاعى رجل » ، لا على أن  
لفظ « رجل » هو الفاعل ، بل على أنه بدل من الفاعل الذى  
هو الضمير المستتر فى « جاعى » ، ليكون فاعلا فى المعنى  
على هذا التقدير ، ثم قدم لإفادة التخصيص ، ودعاه  
الى ذلك التكلف اثبات التخصيص للنكرة ، ليكون مسوغا  
للابتداء بها ، والضمير حينئذ يعود على متقدم حكما ،  
لقصد الإبهام ثم البيان .

وقد نحا بعض علماء اللغة والمفسرين هذا النحو  
فى قوله تعالى :

« وأسروا النجوى الذين ظلموا » (٤٠) ، فأعربوا «الذين»  
بدلا من « واو الجماعة » - فتقديم النكرة أفاد التخصيص  
قطعا عند السكاكى لاحتياج النكرة الى مسوغ ، ولا مسوغ  
فى نظره الا التخصيص بدليل اصراره على ذلك .

ثم اشترط فى افادة تقديم المنكر التخصيص ، أن  
لا يمنع من التخصيص مانع ، وحاصل هذا المانع ، ألا  
يكون المعنى على تخصيص الجنس ، ولا على تخصيص  
العدد ، وقد مثل لذلك بالمثل العربى المشهور : « شرأ هر  
ذا ناب » ، أى شر جعل الكلب ينبع ، قال : أما على التقدير  
الأول ، أى على تخصيص الجنس ، فلا متناع أن يراد :  
المهر شر لا خير ، وأما على الثانى ، وهو العدد ، فلكونه  
نابيا عن مكان استعماله ، يعنى لأنه لا يراد منه ، شر ،  
لا شران ، ثم لما رأى الأئمة يصرحون فيه بالتخصيص .  
حيث تأولوه :



بما أمر ذا ناب الا شر • التمس للقصر والتخصيص فيه وجها آخر ، غير تخصيص الجنس ، أو العدد ، فجعل معناه : شر فظيع أمر ذا ناب ، أى لا غير فظيع ، أى بلا تقديم ، ولا تأخير •

فالسكاكى ، لا يعول على النفى ، تقدم ، أو تأخر ، وإنما يعول على أن المقدم فى الأصل كان فاعلا فى المعنى ، وآخر لافادة التخصيص •

فاذا توفر ذلك أفاد التركيب التخصيص ، وإذا لم يتوفر أفاد التركيب التقوى ، وبناء عليه فإذا كان المسند اليه المقدم اسما ظاهرا معرفة امتنع التخصيص ، وتعين التقوى ، وذلك لفقدان الفاعل فى المعنى ، لأن الاسم الظاهر ، لو أخر ، لكان فاعلا فى اللفظ والمعنى •

وإذا كان المسند اليه المقدم نكرة أفاد الكلام التخصيص قطعا ، وإن لم يكن فاعلا فى المعنى ، إذ لو أخر لكان فاعلا فى اللفظ ، لكن السكاكى استثنى مثل هذا التركيب ، وقدره مؤخرا ومقدما • ليكون فاعلا فى المعنى على هذا التقدير ، ثم قدم لافادة التخصيص على ما بيناه •

### ملاحظات الخطيب القزويني وجمهور علماء البلاغة على رأى السكاكي

لقد لاحظ الخطيب القزويني وغيره من علماء البلاغة على رأى السكاكي عدة ملاحظات نجملها فيما يلي :

١ - ان هذا الرأى قائم على اهدار ايلاء المسند اليه حرف النفي .

٢ - ان حاصل تخريج السكاكي للمثل السالف الذكر بأن المراد منه : ما أمر ذا ناب الا شر فظيع ، انما يصلح ردا عليه في اشتراط تقدير التقديم والتأخير ، لأنه انما أراد بالوصف مسوغا للابتداء غير التقديم والتأخير اللذين بنى عليهما تخصيص الجنس ، أو العدد .

٣ - لم يبين السكاكي أصل القصر هنا على حال المخاطب. مع أنه الأصل باتفاق في القصر الاضافى كالذى هنا .

٤ - لم ينتبه السكاكي الى أن النوعية بالوصف المستفاد من تنكير لفظ « شر » هي في حكم الجنسية ، كما تنبه الى ذلك الامام عبد القاهر الجرجاني (٤١) .

٥ - اننا لم نخرج من اشتراطه في النكرة ما اشترط الا بوجه آخر من وجهى تخصيص الجنس ، وان كان ماصور به وجود المانع ، لا يصلح تخصيصا للعدد ، لا عنده ، ولا عند غيره ، لامتناع أن يراد : المهر شر ، لا شران .

(٤١) انظر دلائل الاعجاز ، ص ٩٤ .

٦ - ان فيما احتج به السكاكى لما ذهب اليه نظر ، ان  
الفاعل « اللفظى » ، وتأكيده ، وهو « الفاعل المعنوى »  
سواء فى امتناع التقديم ، مادام الفاعل فاعلا .  
والتأكيد تأكيدا ، فتجوز تقديم التأكيد دون الفاعل  
تحكم ظاهر (٤٢) ، على أن تقديم الفاعل المعنوى  
أقوى فى الامتناع ، لأنه تابع للفاعل اللفظى ، لأن  
المراد تقديمه على العامل ، وهو الفعل ، وتقديم  
الفاعل اللفظى على الفعل فيه تقديم عليه فقط ، أما  
تقديم المعنوى ، فهو تقديم عليه ، وعلى المتنوع جميعا .

٧ - ان تقدير تأخير النكرة فى مثال السكاكى على أنها  
بدل من الضمير ، مقتضاه ، لو أخرت بالفعل ، وكانت  
مثنى ، أو جمعا ، وجب إبراز ذلك الضمير ، فيقال :  
جاءانى رجلان ، وجاءونى رجال ، على أن يكون ( رجلان ،  
ورجال ) بدلين من الضمير ، والفصيح من كلام العرب  
على خلافه .

٨ - انا لا نسلم انتفاء (٤٣) التخصيص فى صورة المنكر ،  
لولا تقدير أنه كا ن فى الأصل مؤخرا ، فقدم ، لجواز  
حصول التخصيص فيه بالتهويل ، كما ذكر ، وغير  
التهويل ، يعنى مما يفيد التذكير ، كالتحقير ،  
والتكثير ، والتقليل .

٩ - انا لا نسلم امتناع أن يراد : المهر شر ، لا خير ، يعنى  
لا نسلم امتناع أنه لتخصيص الجنس : قال الامام (٤٤)

(٤٢) انظر « الايضاح » ص ٣٧ .

(٤٣) انظر « الايضاح » ص ٣٧ .

(٤٤) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٩٤ .

عبد القاهر : انما قدم « شر » ، لأن المراد أن يعلم أن  
الذي أمر ذا ناب ، هو من جنس الشر ، لا من جنس  
الخير ، فجرى مجرى أن تقول : رجل جائنى : تريد أنه  
رجل ، لا امرأة ، وقول العلماء : انه انما صلح ، لأنه  
بمعنى : ما أمر ذا ناب الا شر . بيان لذلك . وهذا  
صريح فى خلاف ما ذكره .

وخلاصة القول فى هذا الرأى أنه مبنى على التكلف ،  
ومجاف لروح البلاغة العربية ، ولا يصدر الا عن نفس  
بعيدة كل البعد عن تذوق جمال اللغة وحلاوتها .

ونحن نلتمس للسكاكى العذر فى اصدار مثل هذه  
الآراء التى يبدو عليها التكلف ، لأنه عاش فى بيئة فلسفية ،  
فتشبع عقليته بهذه الثقافة الفلسفية ، مما جعله فى  
أغلب الأحيان يخضع الأساليب العربية لقضايا المنطق  
ومسائل الفلسفة التى تفقدها حسناتها وجمالها ، وتسلبها  
رونقها وبهاءها .

#### موازنة بين الرايين :

نستطيع أن نجمل الفرق بين الرايين فيما يلى :

١ - ظاهر كلام الامام عبد القاهر والجمهور فيما يلى حرف  
النفى القطع بأنه يفيد التخصيص ، مضمرا كان ،  
أو مظهرا ، معرفا ، أو منكرا من غير شرط . وكلام  
السكاكى صريح فى أنه لا يفيد الا اذا كان مضمرا ،  
أو منكرا بشرط تقدير التأخير فى الأصل .

فنحو : « ما زيد قام » يفيد التخصيص على اطلاق  
قول الامام عبد القاهر ، والجمهور ، ولا يفيد على قول  
السكاكى .

ونحو : « ما أنا قمت » يفيد على قول الامام عبد القاهر ،  
والجمهور مطلقا ، وعلى قول السكاكي بشرط .

٢ - وظاهر كلام الامام عبد القاهر والجمهور أن المعرف اذا  
لم يقع بعد النفي ، وخبره مثبت ، أو منفي ، قد  
يفيد الاختصاص ، ضمرا كان ، أو مظهرا . وكلام  
السكاكي صريح في أنه لا يفيد الا المضمرة .

فنحو : « زيد قام » ، قد يفيد الاختصاص على اطلاق  
قول الامام عبد القاهر ، والجمهور ، ولا يفيد عند  
السكاكي .

\_\_\_\_\_

1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100

•

•

•

•

1

## الفصل الثالث

### تقديم « مثل وغير » على الفعل

يرى جمهور علماء البلاغة (١) أن « مثل » اذا وقعت فى الكلام ، ونسب اليها فعل من الأفعال ، كان ذلك على وجهين :

١ - أن يقصد بالكلام المعنى الظاهر من العبارة ، وهو الحكم على مماثل لما أضيفت اليه « مثل » ، كقول امرئ القيس :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع  
فألهيته عن ذى تمانم محول (٢)

فانه يريد امرأة أخرى مماثلة للمخاطبة .

٢ - ألا يقصد به هذا المعنى الظاهر الحقيقى ، وانما يجعل الحكم على « مثل » بشئ كناية عن الحكم على ما أضيفت اليه بذلك الشئ - أى يكون الحكم على ما أضيفت اليه هو المقصود من الكلام بطريق الكناية ، كقولك :

« مثلك رعى الحق والحرمة » ، فانك لا تقصد أن هناك شخصا آخر ، يماثل المخاطب ، كانت منه رعاية

---

(١) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٩١ - ٩٢ - و « نهاية الایجاز » ص ١٢٤ - و « الايضاح » ص ٣٩ - و « المطول » ص ١١٩ .

(٢) طرق البعير الناقة : اناها ، التمانم : جمع تميعة . وهى التميذة التى تعلق على الطقل ، لئلا يحسد ، المحول : من اكمل الحول .

الحق والحرمة ، وإنما تقصد أن رعاية الحق ، والحرمة ، كانت من المخاطب نفسه بطريق الكناية ، ولذلك يقول المتنبي :

ولم أقل مثلك أعنى به  
سواك يا فردا بلا مشبه

وهذا الأسلوب الكنائى أبلغ وأفخم من الأسلوب الصريح ، كأن يقال :

« أنت رعيت الحق والحرمة » ، لأن الأسلوب الكنائى كدغوى الشئ ببيئة ودليل .

**وجه الدلالة فيه :** أنه إذا ثبت أن من كان مثله ، وعلى أخص أوصافه ، يفعل كذا ، أو لا يفعل ، لزم عقلا ، أنه يفعل ، أو لا يفعل ، لأن ما ثبت لأحد المثلين ، أو نفى عنه ، يجب أن يثبت مثله للآخر ، أو ينفى عنه ، فكأنك تقول : « أنت تفعل كذا ، لأن مثلك يفعل » فهو من استعمال الملزوم فى اللازم .

وكذلك إذا وقعت « غير » فى الكلام ، ونسب اليها فعل من الأفعال ، فإن ذلك أيضا يكون على وجهين :

١ - أن يقصد المعنى الحقيقى الظاهر : وهو الحكم على مغاير لما أضيفت اليه « غير » ، كتقول ابن شرف القيروانى :

غبرى جنى وأنا المعاقب فيكم

فكاننى سبابة المتندم



فانه يريد أن شخصا غيري ، هو الذي جنى ، وأما أنا  
فقد عوقبت بدون جناية .  
وكذلك قول النابغة :

لكلفتني ذنب امرئ وتركتـه

كذى العر يكوى غيره وهو راتع (٣)

فانه يريد أن حيوانا غير الأجر ، يكوى بالنار ، مع  
أن الأجر راتع فى مرعاه ، وهو المقصود بالعلاج .  
٢ - ألا يقصد هذا المعنى الظاهر : بل يجعل الحكم  
على « غير » بشئ كناية عن الحكم على ما أضيفت اليه بـ  
ذلك الشئ - أى يكون الحكم على ما أضيفت اليه هو  
المقصود من الكلام بطريق الكناية ، كقول المتنبي :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع

ان قاتلوا جبنوا ، أو حدثوا شجعوا

فلم يرد أن هناك شخصا آخر هو الذى يفعل ذلك ،  
وانما أراد أن ينفى عن نفسه هذا الأمر بطريق الكناية .

وهذا الأسلوب الكنائى أبلغ وأقوى من الأسلوب  
الصريح ، لأنه كدعوى الشئ ببينة ودليل ، على ما قدمناه  
فى « مثل » .

**وجه الدلالة :** أنك اذا حكمت على غيرك على سبيل  
العموم بحكم ، لزم ثبوت ضده لك ، فاذا نفيت عن غيرك  
أمرا لزم ثبوت ضده لك ، واذا أثبت له أمرا ، لزم نفيه  
عك ، فالذى يقول :

---

(٣) العر - يضم العين وفتحها : الجرب ، الرأتع : الذى يأكل ويشرب  
- فى خصب وسعة - ما شاء ، والجمع رتاع كنيام .

« غيرك لا وجود » نفى عن غير المخاطب الجود ، فلزم اثباته له . وهكذا .

**متى يجب تقديم « مثل وغير » فى الكلام ؟**

ان « مثل وغير » اذا استعملتا كناية من غير تعويض ، فان البلغاء ، يقدمونهما أبدا فى الكلام ، ويرون تقديمهما كاللزام فى الكلام .

**مرجع هذا الاستعمال فيهما ، وهل يمكن مخالفته ؟**

ان مرجع هذا الاستعمال فيهما ، هو الطبع ، والعرف اللغوى .

يقول الامام عبد القاهر الجرجاني : « ان استعمالهما كذلك شئ مركوز فى الطباع ، جار فى عادة كل قوم ، واذا تصفحنا الكلام وجدناهما يقدمان أبدا ، اذا نحى بهما هذا النحو ، فلو قلت : راعى الحق مثلك ، ويثنى الحزن مثلك ، وينخدع غيرى بأكثر الناس ، ونحو ذلك ، رأيت كلاما مقلوبا عن وجهه ، قد نبا عن معناه ، ويأبى الطبع أن يرضاه » (٤) .

**السر فى وجوب تقديمهما :**

ان السر فى وجوب تقديمهما اذا استعملتا هذا الاستعمال ، أن التقديم أعون على المراد بهما ، وأنسب ، لأنه فى مثل هذه التراكيب ، يفيد تقوية الحكم ، وتأكيده . وذلك أنسب للكناية التى يقصد بها المبالغة فى اثبات الحكم (٥) .

(٤) دلائل الاعجاز ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٥) انظر « الايضاح » ص ٣٩ .

## الفصل الرابع

### التقديم والتأخير

#### لافادة عموم النفي أو نفي العموم

فى هذه القضية مذهبان - مذهب الامام بدر الدين بن مالك الأندلسى ، ومذهب الامام عبد القاهر الجرجانى .

فمذهب ابن مالك (١) : يقدم المسند اليه لقصد افادة عموم النفي .

ويجب بثلاثة شروط :

**الأول :** اقتران المسند اليه بأداة العموم « ككل ، وجميع » ، فان لم يفترن ، كان التقديم والتأخير سواء . فإذا قلت : « محمد لم يقصر » فأنت بالخيار بين أن تقدم « محمد » كما فى المثال ، أو تؤخره ، بأن تقول : « لم يقصر محمد » ، ان لا عموم حتى يراعى لأجله وجوب التقديم .

**الثانى :** أن يكون المسند اليه ، لو أخر لأعرب فاعلا ، والا لأستوى التقديم والتأخير ، كقولك : « كل انسان لم يقم أبوه » ، فلو أخرت « كل انسان » ، وقلت : « لم يقم أبو كل انسان » ، لم يكن « كل انسان » فاعلا - وافادة العموم حاصلة بالتقديم ، والتأخير ، فلا معنى لوجوب التقديم .

(١) انظر « المضايح » ص ١٢ .

**الثالث :** اقتران المسند اليه بحرف النفي ، فان لم يقرن ، لا يجب التقديم . نحو : « كل انسان قام » ، اذ العموم حاصل على التقديم ، أو التأخير .

ومثال ما توفرت فيه الشروط : « كل انسان لم يقم » ، فتقديم المسند اليه واجب ، لأجل افادة عموم النفي ، وهو نفي الحكم عن كل فرد من أفراد الانسان ، فاذا أخرجت في مثل هذا المسند اليه ، لم يكن الكلام نصا في افادة العموم ، بل يحتمل أن يكون الحكم منفيًا عن بعض الأفراد دون البعض . فقولك : « لم يقم كل انسان » يحتمل أن يكون معناه نفي القيام عن كل فرد من أفراد الانسان . ويحتمل أن يكون معناه نفي القيام عن بعض أفراد الانسان دون بعض - وافادة التقديم للعموم بطريق النص ، وافادة التأخير بطريق الاحتمال - أمر ثابت بالنقل .

**ومذهب عبد القاهر (٢) :** يدور على أن افادة عموم النفي مبنية على تقديم أداة العموم على حرف النفي لفظا ورتبة .

فاذا ما عكست ، فقدمت حرف النفي على أداة العموم انعكس المعنى ، فأفاد نفي العموم .

قال عبد القاهر - رحمه الله - : « كلمة « كل » في النفي ، إن أدخلت في حيزه ، بأن قدم عليها لفظا ، كقول أبي الطيب :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه  
تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن

---

(١) انظر « دلائل الإعجاز » ، من ص ٢١٥ الى ص ٢٢٠ .

وقول أبي العتاهية :

ما كل رأى الفتى يدعو الى رشد  
إذا بدا لك رأى مشكل فقف

وقولنا : ما جاء القوم كلهم ، وما جاء كل القوم ، ولم  
أخذ الدراهم كلها ، ولم أخذ كل الدراهم .

أو تقديرا ، بأن قدمت على الفعل المنفى ، وأعمل فيها  
- لأن العامل رتبته التقديم على المعمول - كقولك : كل  
الدراهم لم أخذ ( ينصب « كل » ) - توجهه النفى الى  
الشمول خاصة دون أصل الفعل ، وأفاد الكلام ثبوته  
لبعض ( فى المسند للفاعل ) أو تعلقه ببعض ( فى الواقع  
على المفعول ) ووجه ذلك عنده أن الكلية نوع من التقييد،  
والنفى اذا اتجه الى كلام مقيد بقيد ، فانه ينصب خاصة  
على هذا القيد .

وان أخرجت من حيزه : بأن قدمت عليه لفظا ، ولم  
تكن معمولة للفعل المنفى توجه النفى الى أصل الفعل ، وعم  
ما أضيف اليه لفظ « كل » ، وذلك كقول الشاعر :

فكيف ، وكل ليس يعدو حمامة  
ولا لأمريء عما قضى الله مزحل ؟ (٣)

فالمعنى على نفى أن يعدو أحد من الناس حمامه ،  
ولو عكست ، فقلت :

فكيف ، وليس يعد وكل حمامه ؟ ، فأخرت لفظ « كل »  
لأفسدت المعنى ، وصرت كأنك تقول : ان من الناس من

(٢) مزحل : زوال . من زحل . أى زال .

( م ٥ - التقديم والتأخير )

يسلم من الحمام ، ويبقى خالدا لا يموت . ومثله قول  
دعبل :

فوالله ما أدري : بأى سهامها  
رمتنى ، وكل عندنا ليس بالمكدي

أبالجيد؟ أم مجرى الوشاح؟ وإننى  
لأتهم عينيها مع الفاحم الجعد (٤)

المعنى على نفى أن يكون فى سهامها مكد ، لا يصيب  
بوجه من الوجوه .

هذا ، ومثل النفى فى افادة المعنيين النهى : فقول القائد  
لجندته :

كل الأسرى لا يقتل - نهى عن قتل كل واحد منهم ، وعفو  
شامل لجميعهم ، وقوله : « لا يقتل كل الأسرى » نهى عن قتل  
بعض منهم ، وإبقاء على بعض .

وقد استشهد لهذه القاعدة بقول النبى - صلى الله  
عليه وسلم - لما قال له ذو اليدين (٥) :

« أقصرت الصلاة ، أم نسيت يا رسول الله ؟ »  
« كل ذلك لم يكن » ، أى لم يكن واحد منهما : لا التقصر ،  
ولا النسيان .

وقول أبى النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى

على ذنبها كله لم أصنع

(٤) السهم المكدي : الذى يخطىء الرمى ، والوشاح : نوع من ثياب  
الزينة ، يجمع كشحى المرأة مع عاتقها ، والفاحم الجعد : شعرها الأسود  
غير المسترسل .

(٥) اسم الخرياق بن عمرو السلمي .

برفع « كل » كما هي الرواية ، لأن المعنى أنه لم يصنع من الذنب قليلا ، ولا كثيرا ، ولا بعضا ، ولا كلا : مما ادعته عليه .

ثم قال في بيان سر افادة تقديم « كل » على النفي عموم النفي : وعلى ذلك أنك اذا بدأت « بكل » كنت قد بنيت النفي عليه ، وسلطت الكلية على النفي ، وأعملتها فيه ، وأعمال معنى الكلية في النفي ، يقتضى ألا يشذ شئ عن النفي فأعرفه .

#### وجه الاستشهاد بالحديث والبيت :

ان الاحتجاج بالحديث من ثلاثة وجوه (٦) :

**الأول :** أن جواب « أم » يكون بتعيين أحد الأمرين ، أو نفيهما جميعا ، فاذا قيل : « أزيد قام أم عمرو » ، فيقال : « عمرو » ، أو لم يقم واحد منهما ، تخطئة للمستفهم في اعتقاد أن القيام ثابت لأحدهما ، لأن السائل يعلم ذلك ، ولكنه لم يعلم عينه ، واذا ثبت أن جواب النفي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن تعيينا لأحد الأمرين المسئول عنهما ، لزم أن يكون مراده نفي الأمرين جميعا .

**الثاني :** قول ذي اليمين - فيما روى - : بعض ذلك قد كان - كان لعلمه أن النبي صلى الله عليه وسلم نفي الأمرين ، والا لم يصلح قول ذي اليمين ردا له .

**الثالث :** ما روى أنه صلى الله عليه وسلم أجاب ذا اليمين بقوله : « لم أنس ، ولم تقصر » ، فهذا نص صريح في نفي الأمرين جميعا .

(٦) انظر « الايضاح » ص ٤١ ، ٤٢ .

وأما وجه الاحتجاج بالبيت فهو أن الشاعر فصيح ،  
والفصيح الشائع في مثل قوله نصب « كل » ( يعني  
حتى لا يكون في الكلام تهيئة للعامل ، وهو الفعل  
« أصنع » للعمل ، ثم قطعه ) ، وسياق كلامه ، أنه أراد  
أنها تدعى عليه ذنباً ، لم يصنع منه شيئاً ألبتة ،  
لا قليلاً ، ولا كثيراً ، فلو كان النصب مفيداً لذلك ، والرفع  
غير مفيد ، لم يعدل عن النصب إلى الرفع ، لأنه لضرورة  
لذلك ، لكنه رأى النصب يمنع من هذا المعنى ، ويقتضى  
أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بعضه (٧) .

#### هل هذه القاعدة مسلمة ؟ :

الجواب عن ذلك أن الخطيب القزويني ، لم يسلم هذه  
القاعدة للامام عبد القاهر ، إذ جعلها ، موضع نظر ،  
وان لم يبين هو ذلك النظر . وقد بين ذلك النظر « السعد »  
بما يجعلها قاعدة أغلبية ، لا كلية ، فقد قال معلقاً  
على قول عبد القاهر (٨) : « انا اذا تأملنا وجدنا ادخال  
« كل » في حيز النفي ، لا يصلح الا حيث يراد أن بعضاً كان ،  
وبعضاً لم يكن » .

قال السعد (٩) : « وفيه نظر ، لأننا نجده حيث  
لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض ، كقوله تعالى : « ان الله  
لا يحب (١٠) كل مختال فخور » ، وقوله تعالى : « والله  
لا يحب كل كفار أثيم » (١١) ، وقوله تعالى : « ولا تطع

(٧) انظر « الايضاح » ص ٤١ .  
(٨) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٢١٥ .  
(٩) المطول ص ١٢٥ .  
(١٠) لقمان / ١٨ .  
(١١) البقرة / ٢٧٦ .



كل خلاف مهين » (١٢) ، وبهذا يرى السعد أن هذا الحكم أكثرى ، لا كلى .

وأجيب بأن كلام عبد القاهر مبنى على أصل الوضع ، وما فى الآيات ، استفيد من قرائن خارجية ، هى تحريم الاختيال ، وتحريم الكفر ، وتحريم اطاعة الحلاف المهين ، فالآيات مصروفة عن الظاهر بهذه الأدلة الخارجية (١٣) .

ويعجبنى فى هذا رأى فى مثل هذه الآيات الثلاث نقله الشيخ البرقوقى فى شرحه للتلخيص عن شيخه الشيخ محمد عبده - رحمهما الله تعالى - ، قال :

فان قلت : فما تصنع فى قوله تعالى : « ان الله لا يحب كل مختال فخور » ، وقوله تعالى : « والله لا يحب كل كفار أثيم » ؟ ، فاجاب بما يشرح الصدر ، ويملا النفس ارتياحا ، قال :

قد يعدل عما يدل على عموم السلب الى ما يفيد سلب العموم ، والسلب عام على الحقيقة للتعريض بالمخاطب ، والايحاء الى أنه شر صنفه .

مثلا اذا قلت لسفيه ، تعرض بأنه شر السفهاء - أنا لا أحب كل سفيه . فالمعنى أنه لو فرض أن محبتى تتعلق بسفيه لكنت غير موضع لها ، وكذلك الذى جاء فى الآيات الكريمة أريد به - والله أعلم - التعريض بمن نزلت فيهم من أعداء الله ، وأنهم شر اصنافهم ، فقوله تعالى : « ان الله لا يحب كل مختال فخور » .

(١٢) القلم / ١٠ .

(١٣) انظر . حاشية الدسوقي ، ص ٤٤١ هـ من شروح التلخيص .

معناه : أن محبة الله ، لا تعم المختالين الفخوريين ، حتى تشمل هؤلاء فكأنه - سبحانه - يقول : لو أن محبتنا تعلقت بمختال فخور لما تعلقت بأولئك ، لأن مختالهم وفخورهم شر مختال وفخور ، وهكذا يقال في سائر الآيات . وما ظاهره أنه من سلب العموم ، وحقيقته أنه من عموم السلب (١٤) .

#### موازنة بين المذهبيين :

علم مما تقدم أن المذهبيين يلتقيان فيما إذا تقدمت أداة العموم على أداة النفي ، نحو : « كل إنسان لم يقم » ، و « كل ذلك لم يكن » فالكلام على المذهبيين ، يفيد عموم النفي .

ويفترقان فيما إذا تأخرت أداة العموم على النفي ، نحو : « لم يقم كل إنسان » ، و « لم يكن كل ذلك » ، فالكلام عند ابن مالك يحتمل النفي عن كل فرد ، ويحتمل النفي عن بعض الأفراد ، وعند عبد القاهر ، لا يحتمل غير النفي عن بعض الأفراد .

---

١٤) شرح التلخيص للبرقوقي ص ٦٨ .

## الفصل الخامس

### التقديم والتأخير

#### بين المفعول والفعل

يرى جمهور (١) علماء البلاغة أنه إذا قدم المفعول على الفعل ، كان تقديمه للقصر غالباً . فإذا قلت : « زيدا ضربت » ، أفاد التركيب أن « الضرب » حاصل بلا شك ، وأن المخاطب يرى أنك ضربت غير « زيد » ، فترد عليه بأنك ضربت زيدا ، ولم تضرب غيره ، وتقول لتأكيدك ، وتقريره : « زيدا ضربت لا غيره » .

ولذلك لا يصح أن تقول : « زيدا ضربت وغيره » ، لأن التقديم ، يفيد نفي الضرب عن غير زيد ، والعطف عليه ، يفيد وقوع الضرب عليه ، وهو تناقض .

وكذلك إذا قلت : « ما زيدا ضربت » ، أفاد التركيب أن « الضرب » حاصل بلا شك ، وأن المخاطب ، يزعم أنك ضربت زيدا ، فتنفى الضرب عن « زيد » ، وتثبتك لغيره ، بتقديم انفعول ، وإيقاعه بعد النفي .

ولذلك لا يصح أن تقول : « ما زيدا ضربت ولا غيره » ، لأن تقديم الاسم ، وإيقاعه بعد النفي ، يفيد اثبات الضرب واقعاً على غير « زيد » ، والعطف ، يفيد عدم وقوعه على غيره ، فيتناقض ما أفاده التقديم .

(١) انظر « دلائل الإعجاز » ، ص ٨٤ ، ٨٥ - و « نهاية الإيجاز » ، ص ١٢١ ، ١٢٢ - و « المفتاح » ، ص ١٢٥ - و « الإيضاح » ، ص ٦٦ و ٦٧ - و « المطول » ، ص ١٩٨ .

وكذلك لا يصح أن تقول : « مازيدا ضربت ، ولكن  
أكرمته » لأن تقديم المفعول ، يفيد أن الفعل مسلم ، لا كلام  
فيه ، والكلام إنما هو في المفعول ، وقولك : « ولكن  
أكرمته » ، يفيد أن الكلام في الفعل ، لا في المفعول ،  
فيتدافعان .

والصحيح حينئذ أن تقول : « مازيدا ضربت ، ولكن  
أمرا .

وكذلك لا يصح أن تقول : « زيدا ضربت ، ولم أكرمه » ،  
لأن تقديم المفعول ، يفيد أن الفعل ثابت ، لا كلام فيه ،  
وأن الكلام في المفعول ، والعطف ، يفيد أن الكلام في  
الفعل ، فيتدافعان .

ومن تقديم المفعول ، لفادة القصر قوله تعالى : « ان  
كنتم اياه تعبدون » (٢) ، اذ معناه : ان كنتم تخصصونه  
بالعبادة (٣) .

وقوله تعالى : « لتكونوا شهداء على الناس ويكون  
الرسول عليكم شهيدا » (٤) .

أخرت صلة الشهادة في الأول ، وقدمت في الثاني ،  
لأن الغرض في الأول اثبات شهادتهم على الأمم ، وفي  
الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم (٥) .

---

(٢) فصلت / ٣٧ .

(٣) انظر « المفتاح » ، ص ١٢٦ - والايضاح ص ٦٧ - والمصباح  
ص ٢٣ .

(٤) البقرة / ١٤٣ .

(٥) انظر « الكشف » ، ج ١ ص ٢١٨ ، والمفتاح ص ١٢٦ ، والايضاح  
ص ٦٧ .

وقوله تعالى : « لآلى الله تحشرون » (٦) ، اذ معناه :  
اليه ، لا الى غيره (٧) .

أما اذا قدمت الفعل : فقلت : « ضربت زيدا » ، أو  
« ما ضربت زيدا » ، فلا يفيد الكلام أكثر من اثبات  
ضرب « زيد » ، أو نفى ضربه ، ولا يعرض لغيره ، بإثبات ،  
أو نفى ، ولا يدل على أن الفعل مسلم ، متفق عليه ، بين  
المتكلم والمخاطب .

ولذلك يصح أن تقول : « ضربت زيدا ، وغيره » ،  
و « ما ضربت زيدا ، ولا غيره » كما يصح أن تقول :  
« ما ضربت زيدا ، ولكن أكرمه » ، وأن تقول :

« ضربت زيدا ، ولم أكرمه » ، لأن الكلام حينئذ في  
الفعل ، لا في المفعول ، (٨) .

ومثل المفعول في ذلك سائر المتعلقات ، كالجار  
والمجرور ، والظرف ، والحال ، فإن تقديمها على الفعل ، يكون  
في الغالب ، لإفادة القصر على المقدم ، ونفى الفعل عما  
سواه ، وأن الفعل ثابت ، لا خلاف فيه ، وإنما الخلاف في  
المتعلق .

ففي الإثبات : تقول : « بهذا أمرتك » ، يوم الجمعة  
قدمت ، في المسجد صليت ، راكبا جئت ، ماشيا حججت .  
فيفيد التقديم حصول الفعل ، بلا شك ، وتعلقه بالجار  
والمجرور ، أو الظرف ، أو الحال المقدم ، وعدم تعلقه بغيره .

(٦) آل عمران / ١٥٨ .

(٧) انظر « المفتاح » ص ١٢٦ ، والإيضاح ص ٦٧ .

(٨) انظر « دلائل الإعجاز » ص ٨٤ ، ٨٥ - ونهاية الإيجاز ص ١٢١ .

**وفى النفى :** تقول : « ما بهذا أمرتك ..... الخ .  
فيفيد التقديم حصول الفعل ، بلا خلاف ، ونفى  
تعلقه بالمقدم ، وثبوت تعلقه بغيره .

ولذلك لا يصح أن تقول : « بهذا أمرتك وبغيره » ، لأن  
تقديم المفعول ، يفيد عدم تعلق الفعل بغير المقدم ،  
والعطف عليه ، يفيد تعلقه به ، وهو تناقض .

وأنه لا يصح أيضا أن تقول : « ما بهذا أمرتك ، ولا  
بغيره » ، لأن التقديم ، يفيد نفي تعلق الفعل بالمقدم .  
وثبوت تعلقه بغيره ، والعطف ، يفيد عدم تعلقه بالغير ،  
فيتدافعان .

هذا اذا قدم المتعلق ، أما اذا قدم الفعل فى هذه  
الأمثلة ، فانه ، لا يفيد الا ارتباطه بالمتعلق ، ولا يعرض  
لغيره باثبات ، أو نفي ، ولذلك يصح أن تقول : « أمرتك  
بكذا وكذا ، وما أمرتك بكذا وكذا » (٩) .

**وقد يأتى التقديم فى غير الغالب لأغراض أخرى غير  
« القصص » منها :**

١ - العناية بالمقدم ، والاهتمام بشأنه ، لكونه فى نفسه  
نصب عينك ، وأن التفات الخاطر اليه فى التزايد ،  
كما تجدك اذا وارى قناع الهجر وجه من روحك فى  
خدمته ، وقيل لك ما الذى تتمنى ؟ تقول : « وجه  
الحبيب أتمنى » ، فتقدم المفعول ، لأنه الأهم عندك  
فى تعلق التمنى به (١٠) .

---

(٩) انظر « دلائل الاعجاز » ص ٨٥ ، والمفتاح ص ١٢٦ . والمطول  
ص ٢٠٠ ، ونهاية الايجاز ص ١٢٢ .  
(١٠) انظر « المفتاح » ص ١٢٧ .

٢ - رعاية الفاصلة ، كقوله تعالى : « خذوه فغلوه » ثم الجحيم صلوه . ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فسلكوه ، (١١) .

قدم « الجحيم ، والسلسلة » للفاصلة ، اذ ليس المراد الرد على من يعتقد أنه يصلى غير الجحيم ، أو يتوهم أنه يؤمر بسلسلة أخرى ، يسلكها ، حتى يكون التقديم فيهما للاختصاص (١٢) .

٣ - ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

سريع الى ابن العم ، يلطم وجهه  
وليس الى داعى الندى بسريع

٤ - كون المعمول محلا للانكار ، كما تقول : « أبعد التجربة تنخدع بزخرف القول ؟ » ، فأنت لا تنكر عليه الانخداع ، وإنما تنكر أن يكون ذلك بعد طول التجربة . ومنه قول الشاعر :

أكل امرئ تحسبين امرأ  
ونار توقد بالليل نارا

ينكر عليها أن تسوى بين الناس ، ولا تفرق بين كامل ، وناقص ، وأن ترى كل نار ، توقد نار كريم  
سمح .

---

(١١) الحاقة : ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ .

(١٢) أنظر « المثل السائر » ص ١٧٨ .





الباب الثالث  
التقديم والتأخير  
فى القرآن الكريم



## الفصل الأول

### ما تقدم فى القرآن الكريم والعنى عليه

#### أسبابه وأساره :

(١) السبق : وهو اما فى الزمان باعتبار الإيجاد  
كتقديم الملائكة على البشر فى قوله تعالى : « الله يصطفى  
من الملائكة رسلا ومن الناس » (١) .

فان مذهب أهل السنة تفضيل البشر (٢) ، وانما قدم  
الملك لسبقه فى الوجود ،

وتقديم الأزواج على الذرية فى قوله تعالى : « يأيها  
النبي قل لأزواجك وبناتك » (٣) فان البنات أفضل من  
الأزواج ، لكونهن بضعة منه صلى الله عليه وسلم ، وانما  
قدم الأزواج ، لأنهن أسبق بالزمان (٤) .

وتقديم السنة على النوم فى قوله تعالى : « لا تأخذه  
سنة ولا نوم » (٥) ، لأن العادة فى البشر ، أن تأخذ العبد  
السنة قبل النوم ، فجاءت العبارة على حسب هذه  
العادة (٦) .

(١) الحج / ٧٥ .

(٢) انظر . غرائب القرآن ، ١ ص ٢٦٢ وما بعدها .

(٣) الأحزاب / ٥٩ .

(٤) البرهان ٢ ص ٢٣٩ .

(٥) البقرة / ٢٥٥ .

(٦) البرهان ٣ ص ٢٤٠ .

وتقديم الظلمات على النور فى قوله تعالى : « وجعل  
الظلمات والنور » (٧) ، لأن الظلمات سابقة على النور فى  
الاحساس ، وكذلك الظلمة المعنوية سابقة على النور  
المعنوى .

قال تعالى : « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون  
شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة » (٨) .  
فانتفاء العلم ظلمة ، وهو متقدم بالزمان على نور  
الادراكات .

وتقديم الليل على النهار فى قوله تعالى : « وجعلنا  
الليل والنهار آيتين » (٩) ، لأنه سابق عليه فى الزمن ،  
ولذلك اختار العرب التأريخ بالليالى دون الأيام ، وإن  
كانت الليالى مؤنثة ، والأيام مذكرة ، وقاعدتهم تغليب  
المذكر الا فى التأريخ ( ١٠ ) .

**أو باعتبار الانزال** كقوله تعالى : « وأنزل التوراة  
والانجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان » (١١) .  
وقوله تعالى : « الذى يجدونه مكتوباً عندهم فى  
التوراة والانجيل » (١٢) .

وأما قوله تعالى : « وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله  
وما أنزل اليكم وما أنزل إليهم » (١٣) ، فانما قدم القرآن  
منبها له على فضيلة المنزل إليهم (١٤) .

- 
- (٧) الأنعام / ١
  - (٨) النحل / ٧٨
  - (٩) الاسراء / ١٢
  - (١٠) البرهان ٣ ص ٢٤١
  - (١١) آل عمران / ٤٠٣
  - (١٢) الأعراف / ١٥٧
  - (١٣) آل عمران / ١٩٩
  - (١٤) البرهان ٣ ص ٢٤٥

أو باعتبار الوجوب ، والتكاليف ، كقوله تعالى :  
« اركعوا واسجدوا » (١٥) .

وقوله تعالى : « ان الصفا والمروة من شعائر الله » (١٦) .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « نبدأ بما بدأ  
الله به » .

أو بالذات ، كقوله تعالى : « مثنى وثلاث ورباع » (١٧) ،  
وقوله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم  
ولا خمسة الا هو سادسهم » (١٨) .

وكذا جميع الأعداء كل مرتبة ، هي مقدمة على  
ما فوقها بالذات .

وأما قوله تعالى : « انما أعظمكم بواجدة أن تقوموا لله  
مثنى وفرادى ثم تتفكروا ما بصاحبكم » (١٩) ، فوجه تقديم  
المثنى أن المعنى حثهم على القيام بالنصيحة لله ، وترك  
الهوى ، مجتمعين ، متساوين ، أو منفردين ، متفكرين .  
ولا شك أن الأهم حالة الاجتماع ، فبدأ بها .

(٢) السببية : كتقديم العزيز على الحكيم في قوله  
تعالى : « وما من اله الا الله وان الله لهو العزيز  
الحكيم » (٢٠) ، لأنه عز ، فحكم .

- 
- (١٥) الحج / ٧٧
  - (١٦) البقرة / ١٥٨
  - (١٧) النساء / ٣
  - (١٨) المجادلة / ٧
  - (١٩) سبأ / ٤٦
  - (٢٠) آل عمران / ٦٢

( م ٦ - التقديم والتأخير )

وتقديم العليم على الحكيم فى قوله تعالى : « قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم » (٢١)، لأن الاحكام ناشئة عن العلم .

وأما تقديم الحكيم عليه فى سورة الأنعام فى قوله تعالى : « نرفع درجات من نشاء ان ربك حكيم عليم » (٢٢)، وقوله تعالى : « خالدين فيها الا ما شاء الله ان ربك حكيم عليم » (٢٣)، وقوله تعالى : « سيجزئهم وصفهم انه حكيم عليم » (٢٤)، فلأنه مقام تشريع الأحكام » (٢٥) .

وقوله تعالى : « اياك نعبد واياك نستعين » (٢٦) .

قدمت العبادة ، لأنها سبب حصول الاعانة .

وقوله تعالى : « ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » (٢٧) .

قدمت التوبة ، لأنها سبب الطهارة .

وقوله تعالى : « ويل لكل أفك أثيم » (٢٨) .

قدم الافك ، لأنه سبب الاثم .

وقوله تعالى : « وأنزلنا من السماء ماء طهورا لنحىي به بلدة ميتا ونسقيه مما خلقنا أنعاما وأناسى كثيرا » (٢٩) .

- 
- (٢١) البقرة / ٣٢
  - (٢٢) الأنعام / ٨٣
  - (٢٣) الأنعام / ١٢٨
  - (٢٤) الأنعام / ١٢٩
  - (٢٥) الاتقان ٢ ص ٤٥
  - (٢٦) فائحة الكتاب / ٥
  - (٢٧) البقرة / ٢٢٢
  - (٢٨) الجاثية / ٧
  - (٢٩) الفرقان / ٤٨ ، ٤٩

قدم احياء الأرض ، لأنه سبب احياء الأنعام ،  
والأناسي ، وقدم احياء الأنعام ، لأنه مما يحييا به  
الناس ، يأكل لحومها ، وشرب ألبانها (٣٠) .

(٣) الكثرة : كقوله تعالى : « فمنكم كافر ومنكم  
مؤمن (٣١) » ، قدم الكافر ، لأنه أكثر ، بدليل قوله تعالى :  
« وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » (٣٢) .

وقوله تعالى : « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا  
من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق  
بالخيرات بإذن الله » (٣٣) .

قدم الظالم لنفسه للإيدان بكثرتة ، وأن معظم الخلق  
على ظلم نفسه ، ثم ثنى بالمقتصدين ، لأنهم قليل بالاضافة  
الى الظالمين ، ثم ثلث بالسابقين ، لأنهم أقل من  
المقتصدين (٣٤) .

وقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا  
أيديهما » (٣٥) ، وقوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة جلدة » (٣٦) .

قدم في الآية الأولى « السارق » ، لأن السرقة في  
الذكر أكثر ، وقدم في الثانية « الزانية » ، لأن الزنا  
فيهن أكثر (٣٧) .

- (٣٠) الكشف ٣ ص ٩٥
- (٣١) التباين ٢/
- (٣٢) يوسف ١٠٣/
- (٣٣) فاطر ٢٢/
- (٣٤) المثل للسياير ص ١٨٢
- (٣٥) المائدة ٢٨/
- (٣٦) النور ٢/
- (٣٧) الاتقان ٣ ص ٤٥

وأما قوله تعالى : « الزانى لا ينكح الا زانية أو  
مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » (٣٨) ،  
فمستوفى لذكر النكاح ، والرجل أصل فيه ، لأنه هو الراغب ،  
والخاطب ، ومنه يبدأ الطلب (٣٩) .

وقوله تعالى : « ان من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم  
فاحذروهم » (٤٠) .

قل ابن الحاجب فى أماليه (٤١) : انما قدم الأزواج ،  
لأن المقصود الاخبار أن فيهم أعداء ، ووقع ذلك فى  
الأزواج أكثر منه فى الأولاد ، فكان أقعد فى المعنى المراد ،  
فقدم .

ولذلك قدمت الأموال فى قوله تعالى : « انما أموالكم  
وأولادكم فتنة » (٤٢) ، لأن الأموال ، لا تكاد تفارقها الفتنة ،  
بدليل قوله تعالى : « ان الانسان ليطغى أن رآه  
استغنى » (٤٣) ، وقوله تعالى : « أمرنا مترفوها ففسقوا  
فيها » (٤٤) ، وليست الأولاد فى استلزام الفتنة مثلها ،  
فكان تقديمها أولى .

ومن هذا القبيل تقديم الرحمة على العذاب حيث وقع  
فى القرآن غالباً ، ولهذا ورد : « ان رحمتى غلبت  
غضبى » (٤٥) .

- 
- (٣٨) النور / ٣ .
  - (٣٩) الكشاف ج ٣ ص ٥٠ .
  - (٤٠) التفسير / ١٤ .
  - (٤١) أمالى ابن الحاجب ص ٧٠ .
  - (٤٢) التفسير / ١٥ .
  - (٤٣) العلق / ٦ ، ٧ .
  - (٤٤) الإسراء / ١٦ .
  - (٤٥) الانشقاق ج ٣ ص ٤٥ .



وأما تقديم التعذيب على المغفرة في قوله تعالى :  
« ان تعذبهم فأنهم عبادك وان تغفر لهم فأنك أنت العزيز  
الحكيم » (٤٦) فللسياق .

(٤) التشریف : كتقديم الذكر على الأنثى في قوله  
تعالى : « ان المسلمين والمسلمات » (٤٧) وقوله تعالى :  
« ألكم الذكر وله الأنثى » (٤٨) .

وأما تقديم الاناث في قوله تعالى : « يهب لمن يشاء  
اناثا ويهب لمن يشاء الذكور » (٤٩) ، فلجبرهن ، اذ هن  
موضع الانكسار ، ولهذا جبر الذكور بالتعريف للإشارة  
الى ما فاتهم من فضيلة التقديم ، لأن التعريف تنويه  
بالذكر ، كأنه قال : ويهب لمن يشاء الفرسان الأعلام المذكورين  
الذين لا يخفون عليكم (٥٠) .

ويحتمل أن يكون انما قدم الاناث على الذكور مع  
تقدمهم عليهن ، لأنه ذكر البلاء في آخر الآية الأولى (٥١) ،  
وكفران الانسان بنسيانه للرحمة السابقة عنده ، ثم عقب  
ذلك بذكر ملكه ومشيتته ، وذكر قسمة الأولاد ، فقدم  
الاناث ، لأن سياق الكلام أنه فاعل ما يشاء ، لا ما يشاؤه  
الانسان ، فكان ذكر الاناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه  
الانسان ، ولا يختاره أهم ، والأهم واجب التقديم ، وليلى  
الجنس الذي كانت العرب بتعدده بلاء ذكر البلاد (٥٢) .

(٤٦) المسألة / ١١٨ .

(٤٧) الأحزاب / ٣٥ .

(٤٨) النجم / ٢١ .

(٤٩) الشورى / ٤٩ .

(٥٠) البرهان ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٥١) وهي قوله تعالى : « فان اعرضوا فما ارسلناك عليهم حفیظا  
ان عليك الا البلاغ وانا اذا انقضا الانسان منا رحمة فرح بها وان  
تصيبهم سينة بما قدمت ايديهم فان الانسان كفور » .  
(٥٢) المثل السائر ص ١٨٢ .

وتقديم الحر على العبد فى قوله تعالى : « الحر بالحر والعبد بالعبد » (٥٣) .

وتقديم الحى على الميت فى قوله تعالى : « وما يستوى الأحياء ولا الأموات » (٥٤) .

وتقديم الرسول على النبى فى قوله تعالى : « وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى » (٥٥) .

وتقديم العاقل على غير العاقل فى قوله تعالى : « يسبح له من فى السموات والأرض والطير صافات » (٥٦) ، وأما تقديم الأنعام فى قوله تعالى : « تأكل منه أنعامهم وأنفسهم » (٥٧) ، فلأنه تقدم ذكر الزرع ، فناسب تقديم الأنعام .

وتقديم الذين يعلمون على الذين حرموا فضيلة العلم فى قوله تعالى : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » (٥٨) .

وتقديم الغيب على الشهادة فى قوله تعالى : « عالم الغيب والشهادة » (٥٩) ، لأن علم الغيبيات أشرف من المشاهدات .

وتقديم الحلق على التقصير فى قوله تعالى : « محلقين رؤوسكم ومقصرين » (٦٠) .

- (٥٣) البقرة / ١٧٨
- (٥٤) فاطر / ٢٢
- (٥٥) الحج / ٥٢
- (٥٦) النور / ٤١
- (٥٧) السجدة / ٢٧
- (٥٨) الزمر / ٩
- (٥٩) المؤمنون / ٩٢
- (٦٠) الفتح / ٢٧

وتقديم النبي صلى الله عليه وسلم على نوح ومن معه  
فى قوله تعالى : « واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك  
ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم وأخذنا منهم  
ميثاقا غليظا » (٦١) .

وتقديم جبريل على ميكائيل فى قوله تعالى : « من  
كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو  
للكافرين » (٦٢) ، لأن جبريل صاحب الوحي والقلم ،  
وميكائيل صاحب الأرزاق ، والخيرات النفسانية أفضل  
من الخيرات الجسمانية (٦٣) .

وتقديم المهاجرين على الأنصار فى قوله تعالى :  
« والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار » (٦٤) ،  
لأنهم أفضل بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « لولا الهجرة  
لكنت امرأ من الأنصار » ، وبآلية احتج الصديق رضى  
الله عنه على تفضيلهم ، وتعيين الإمامة فيهم .

وتقديم القلب على السمع والبصر فى قوله تعالى :  
« ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم  
غشاوة » (٦٥) .

قدم القلب على السمع والبصر ، لأن الحواس خدمة  
القلب ، وموصلة اليه ، وهو المقصود ، ثم قدم السمع  
على البصر ، لأن السمع أشرف ، ولذا وقع فى وصفه تعالى :  
« سميع بصير » (٦٦) ، بتقديم السمع .

(٦١) الأحزاب / ٧ .

(٦٢) البقرة / ٩٨ .

(٦٣) البرهان ٣ ص ٢٥٦ .

(٦٤) التوبة / ١٠٠ .

(٦٥) البقرة / ٧ .

(٦٦) الحج / ٦١ .

وأما تأخير القلب عن السمع فى قوله تعالى : « وختم على سمعه وقلبه » (٦٧) ، فلأن العناية هناك بذم المتصاميين عن السماع ، ومنهم الذين كانوا يجعلون القطن فى آذانهم ، حتى لا يسمعوا ، ولهذا صدرت السورة بذكرهم فى قوله تعالى : « ويل لكل أفيه ، يسمع آيات الله تتلى عليه ثم يصر مستكبرا كأن لم يسمعها » (٦٨) .

وتقديم موسى على هارون فى قوله تعالى : « رب موسى وهارون » (٦٩) ، لاصطفائه بالكلام ، وكونه من أولى العزم .

وأما تقديم هارون عليه فى سورة طه فى قوله تعالى : « فآلقى السحرة سجدا قالوا آمنا برب هارون وموسى » (٧٠) فلتناسب رءوس الآى .

وتقديم الانس على الجن حيث ذكرا فى القرآن لشرفهم على الجن ، كقوله تعالى : « قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن ، لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا » (٧١) .

وقوله تعالى : « فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان » (٧٢) .

وقوله تعالى : « لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان » (٧٣) .

- (٦٧) الجاثية / ٢٣ .
- (٦٨) الجاثية / ٨٠٧ .
- (٦٩) الاعراف / ١٢٢ .
- (٧٠) طه / ٧٠ .
- (٧١) الاسراء / ٨٨ .
- (٧٢) الرحمن / ٣٩ .
- (٧٣) الرحمن / ٥٦ .

وقوله تعالى : « وأنا ظننا أن لن نقول الانس والجن  
على الله كذبا (٧٤) » .

وأما تقديم الجن في قوله تعالى : « يا معشر الجن  
والانس » (٧٥) ، فلأنهم أقدم في الخلق ، فيكون من قبيل  
التقديم بالزمان ، ولهذا لما أخرج في آية الحجر صرح  
بالقبلية بذكر خلق الانسان ، ثم قال : « والجان خلقناه  
من قبل » (٧٦) .

أو لأنهم أقوى أجساما ، وأعظم اقديما ، ولهذا قدموا  
في قوله تعالى : « يا معشر الجن والانس ان استطعتم أن  
ينفذوا من أقطار السموات والأرض » (٧٧) ، وقوله  
تعالى : « وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس  
والطير » (٧٨) ويجوز أن يكون تقديمهم على الانس في هذه  
المواضع من باب تقديم الأعجب ، لأن خلقها أغرب (٧٩) .

والأجود أن يقال : انما قدم الجن في قوله تعالى :  
« يا معشر الجن والانس » ، لأن المقام مقام تسلط وإجترار ،  
والجن أحق بذلك ، فلماذا قدمهم .

وأما تقديم الجن في قوله تعالى : « وما خلقت الجن  
والانس الا ليعبدون » (٨٠) ، فلأن المقام مقام خطاب  
بامتثال الأوامر في العبادة ، فقدمهم لما كانب المخالفة  
منهم في ترك العبادة أكثر من الانس (٨١) .

(٧٤) الجن / ٥ .

(٧٥) الأنعام / ١٣٠ .

(٧٦) الحجر / ٢٧ .

(٧٧) الرحمن / ٢٢ .

(٧٨) النمل / ١٧ .

(٧٩) البرهان ج ٢ ص ٢٥٨ .

(٨٠) الذاريات / ٥٦ .

(٨١) الطراز ج ٢ ص ٦٢ .

وتقديم الأنفس على الأموال فى قوله تعالى : « ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم » (٨٢) .

وأما تقديم الأموال فى قوله تعالى : « وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله » (٨٣) ، فرجه التقديم أن الجهاد ، يستدعى تقديم انفاق الأموال ، فهو من باب السبق بالسببية (٨٤) .

وتقديم السموات على الأرض فى قوله تعالى : « خلق السموات والأرض بالحق » (٨٥) وأما تأخيرها عنها فى قوله تعالى : « والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه » (٨٦) ، فلأن الآية فى سياق الوعد والوعيد ، وإنما هو لأهل الأرض .

وكذا قوله تعالى : « يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات » (٨٧) .

وتقديم الشمس على القمر فى قوله تعالى : « والشمس والقمر » (٨٨) ، لأن الحكماء يقولون : « ان نور القمر مستمد من نور الشمس » .

قال الشاعر :

يا مفردا بالحسن والشكل

من دل عينيـك على قتلى

البدر من شمس الضحى نوره

والشمس من نورك تستملى

(٨٢) التوبة / ١١١ .

(٨٣) الأنفال / ٧٢ .

(٨٤) البرهان ٣ ص ٢٥٦ .

(٨٥) العنكبوت / ٤٤ .

(٨٦) الزمر / ٦٧ .

(٨٧) ابراهيم / ٤٨ .

(٨٨) الحج / ١٨ .

واما تأخير الشمس عن القمر فى قوله تعالى : « ألم  
تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقا . وجعل القمر فيهن  
نورا وجعل الشمس سراجا » (٨٩) .

فيحتمل وجهين : مناسبة رعوس الآى ، أو أن انتفاع  
أهل السموات به أكثر ، قال ابن الأنبارى : يقال : إن القمر  
وجهه ، يضىء لأهل الشمس ، وظهره الى الأرض ، ولهذا  
قال تعالى : « فيهن » لما كان أكثر نوره يضىء الى أهل  
السماء .

(٥) المناسبة . وهى اما مناسبة المتقدم لسياق  
الكلام ، كقوله تعالى : « ولكم فيها جمال حين  
تريحون وحين ترحون » (٩٠) .

فان الجمال بالجمال ، وان كان ثابتا حالتى السراح  
والاراحة ، الا أنها حالة اراحتها - وهى مجيئها من المرعى  
آخر النهار - يكون الجمال بها أفخر ، اذ هى بطنان ،  
وحالة سراحها للمرعى أول النهار . يكون الجمال بها دون  
الأولى ، اذ هى خماص (٩١) .

قال الزمخشري : « فان قلت : لم قدمت الراحة على  
التسريح ؟ قلت : لأن الجمال فى الراحة أظهر ، اذا أقبلت  
ملأى البطون دفة الضروع ، ثم أوت الى الحظائر حاضرة  
لأهلها » (٩٢) .

---

(٨٩) نوح : ١٦، ١٥ .

(٩٠) النحل / ٦ .

(٩١) الانتقان ٣ ص ٤٢ .

(٩٢) الكشف ٣ ص ٤٠١ .

وقوله تعالى : « وجعلناها وابنها آية للعالمين » (٩٣) ،  
قدمها على الابن لما كان السياق في ذكرها في قوله :  
« والتي أحصنت فرجها » (٩٤) ، ولذلك قدم الابن في قوله :  
« وجعلنا ابن مريم وأمه آية » (٩٥) ، وحسنه تقدم موسى  
في الآية قبله .

وقوله تعالى : « وكلا آتيناه حكما وعلما » (٩٦) ، قدم  
الحكم ، وإن كان العلم سابقا عليه ، لأن السياق فيه لقوله  
تعالى في أول الآية : « إذ يحكمان في الحرت » (٩٧) .

وأما مناسبة لفظ هو من التقدم والتأخر ، كقوله  
تعالى : « إن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر » (٩٨) .

وقوله تعالى : « ثلة من الأولين وثلة من الآخرين » (٩٩) .

وقوله تعالى : « له الحمد في الأولى والآخرة » (١٠٠) .

وقوله تعالى : « علمت نفس ما قدمت وأخرت » (١٠١) .

وقوله تعالى : « ينبأ الإنسان يومئذ بما قدم  
وأخر » (١٠٢) .

وقوله تعالى : « هو الأول والآخرة » (١٠٣) .

- 
- (٩٣) الأنبياء / ٩١
  - (٩٤) الأنبياء / ٩١
  - (٩٥) المؤمنون / ٥٠
  - (٩٦) الأنبياء / ٧٩
  - (٩٧) الأنبياء / ٧٨
  - (٩٨) النحل / ٣٧
  - (٩٩) الواقعة / ٤٠، ٣٩
  - (١٠٠) القصص / ٧٠
  - (١٠١) الانفطار / ٥
  - (١٠٢) القيامة / ١٣
  - (١٠٣) الحديد / ٣



وأما قوله تعالى : « فله الآخرة والأولى » (١٠٤) فلمراعاة الفاصلة .

وكذا قوله تعالى : « جمعناكم والأولين » (١٠٥) .  
وأما قوله تعالى : « فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون » (١٠٦) .

فقدم نفى التأخير ، لأنه الأصل ، وإنما ذكر التقدم ، مع عدم إمكان التقدم نفياً لأطراف الكلام كله (١٠٧) .  
(٦) الحث عليه : والحض على القيام به ، حذرا من التهاون به ، كتقديم تنفيذ الوصية على وفاء الدين في قوله تعالى : « من بعد وصية يوصى بها أو دين » (١٠٨) فان وفاء الدين مقدم على الوصية شرعا ، لكن قدم الوصية ، لأنهم كانوا يتساهلون بتأخيرها ، بخلاف الدين (١٠٩) .

قال الزمخشري : « فان قلت : لم قدمت الوصية على الدين ، والدين مقدم عليها في الشريعة ؟ قلت : لما كانت الوصية مشبهة للميراث في كونها مأخوذة من غير عوض ، كان إخراجها ، مما يشق على الورثة ، ويتعاضدهم ، ولا تطيب أنفسهم بها ، فكان أدائها مظنة للتفريط ، بخلاف الدين ، فان نفوسهم مطمئنة الى أدائه ، فلذلك قدمت على الدين ، بعثا على وجوبها ، والمسارة الى إخراجها مع » .

(١٠٤) النجم / ٢٥ .

(١٠٥) المرسلات / ٣٨ .

(١٠٦) النحل / ٦١ .

(١٠٧) البرهان ٣ ص ٢٦٤ .

(١٠٨) النساء / ١١ .

(١٠٩) الاقتان ٣ ص ٤٤ .

الدين ، ولذلك جئ بكلمة « أو » للتسوية بينهما فى  
الرجوب ، (١١٠) .

(٧) الاهتمام عند المخاطب : كقوله تعالى : « فأتبع  
سببا . حتى اذا بلغ مغرب الشمس » (١١١) .

قيل : لماذا بدأ بالمغرب قبل المشرق ، وكان مسكن ذى  
القرنين من ناحية المشرق ؟

• قيل : القصد الاهتمام ، اما لتمررد أهله ، وكثرة طغيانهم  
فى ذلك الوقت ، أو غير ذلك مما لم ينته اليه علمه (١١٢) .

• (٨) التنبيه على أن السبب مرتب ، كقوله تعالى :  
« يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم  
وظهورهم (١١٣) » .

• قدم الجباه ، ثم الجنوب ، ثم الظهر ، لأن مانع  
الصدقة فى الدنيا ، كان يصرف وجهه أولا عن السائل ،  
ثم ينزى بجانبه ، ثم يتولى بظهره (١١٤) .

• (٩) الترقى من الأدنى الى الأعلى ، كقوله تعالى : « أم  
لهم أرجل يمشون بها أم لهم أيدي يبسطون بها أم لهم  
أعين يبصرون بها أم لهم آذان يسمعون بها » (١١٥) .

• بدأ بالأدنى لغرض الترقى ، لأن اليد أشرف من الرجل ،  
والعين أشرف من اليد ، والسمع أشرف من البصر (١١٦) .

---

(١١٠) الكشف ١٥ ص ٥٠٨ وما بعدها .

(١١١) الكهف / ٨٦، ٨٥ .

(١١٢) البرهان ٢٥ ص ٢٦٧ .

(١١٣) التوبة / ٣٥ .

(١١٤) البرهان ٢٥ ص ٢٦٨ .

(١١٥) الأعراف / ١٩٥ .

(١١٦) الانتقان ٢٥ ص ٤٦ .

(١٠) المرتبة : كتقديم « سميع » على « عليم » فى قوله تعالى : « واتقوا الله ان الله سميع عليم » (١١٧) ، فانه يقتضى التخويف ، والتهديد ، فبدأ بالسميع ، لتعلقه بالأصوات ، وان من سمع حرك ، فقد يكون أقرب اليك فى العادة ممن يعلم ، وان كان علم الله تعلق بما ظهر . وما بطن (١١٨) .

وكتقديم « غفور » على « رحيم » فى قوله تعالى : « ان الله غفور رحيم » (١١٩) . فان المغفرة سلامة ، والرحمة غنيمة ، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة . وانما تأخرت فى آية سيأ فى قوله تعالى : « وهو الرحيم الغفور » (١٢٠) . لأنها منتظمة فى سلك تعداد أصناف الخلق من المكلفين وغيرهم ، وهو قوله : « ما يلج فى الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو الرحيم الغفور » ، فالرحمة شملتهم جميعا ، والمغفرة تخص بعضا ، والعموم قبل الخصوص بالرتبة (١٢١) .

وقوله تعالى : « وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهرا بيتى للطائفين والعاكفين والركع السجود » (١٢٢) .

قدم الطائفين ، لأن سياق الآية فى عظم العناية بالبيت ، والطائفون أقرب مايكونون اليه ، ثم ثنى بالقائمين ، وهم العاكفون ، لأنهم يخصون موضعا بالركوف ، والطواف بخلافه ، فكان أعم منه ، والأعم قبل الأخص ، ثم ثلث

(١١٧) الحجرات ١/

(١١٨) البرهان ٢ ص ٢٤٩ .

(١١٩) البقرة / ١٧٣ .

(١٢٠) سبأ / ٢ .

(١٢١) البرهان ٢ ص ٢٤٩ .

(١٢٢) البقرة / ١٢٥ .

بالركع ، لأن الركوع ، لا يلزم أن يكون في البيت .  
ولا عنده (١٢٣) .

وقوله تعالى : « وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا  
وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق » (١٢٤) .

فإن الغالب أن الذين يأتون رجالا من مكان قريب ،  
والذين يأتون على الضامر من البعيد (١٢٥) .

(١٢) الداعية : كتقدم الأمر بغض الأبصار على حفظ  
الفروج ، في قوله تعالى : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم  
ويحفظوا فروجهم » (١٢٦) ، لأن البصر داعية الفرج ، لقوله  
صلى الله عليه وسلم : « العينان تزنيان ، والفرج يصدق  
ذلك ، أو يكذبه » .

قال الزمخشري : « فإن قلت لم قدم غض الأبصار على  
حفظ الفروج ؟ ، قلت : « لأن النظر يزيد الزنا ، ورائد  
الفجور ، والبالوى فيه أشد ، وأكثر ، ولا يكاد يقدر  
على الاحتراز منه » (١٢٧) .

(١٣) التعظيم : كقوله تعالى : « ومن يطع الله  
والرسول » (١٢٨) .

وقوله تعالى : « شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة  
وأولوا العلم » (١٢٩) .

- 
- (١٢٣) البرهان ج٣ ص ٢٥٠ - والطراز ج٢ ص ٦٢ وما بعدها .  
(١٢٤) الحج / ٢٧ .  
(١٢٥) البرهان ج٣ ص ٢٤٩ .  
(١٢٦) الزور / ٣٠ .  
(١٢٧) الكشاف ج٣ ص ٦١ .  
(١٢٨) النساء / ٦٩ .  
(١٢٩) آل عمران / ١٨ .

وقوله تعالى : « انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا » (١٣٠) .

وقوله تعالى : « ان الله وملائكته يصلون على النبي » (١٣١) .

(١٤) التعجب من شأنه : كقوله تعالى : وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير » (١٣٢) .

قدم الجبال على الطير ، لأن تسخيرها له ، وتسبيحها أعجب ، وأدل على القدرة ، وأدخل في الإعجاز ، لأنها جماد ، والطير حيوان ناطق (١٣٣) .

(١٥) كونه أدل على القدرة ، كقوله تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع » (١٣٤) .

قدم في الذكر ، من يمشى على بطنه ، لأنه أدل على باهر القدرة ، وعجيب الصنعة من غيره ، إذ هو ماش بغير الآلة المخلوقة للمشي ، وثنى بمن يمشى على رجلين ، لأنه أدخل في الاقتدار ممن يمشى على أربع ، لأجل كثرة آلات المشي في الأربع .

قال الزمخشري : « فان قلت : « لم جاءت هذه الأجناس الثلاثة على هذا الترتيب ؟

(١٣٠) المائدة / ٥٥ .

(١٣١) الأحزاب / ٥٦ .

(١٣٢) الأنبياء / ٧٩ .

(١٣٣) الكشاف ج ٢ ص ١٠١ .

(١٣٤) النور / ٤٥ .

قلت : قدم ماعو أعرق فى القدرة ، وهو الماشى بغير آلة مشى من أرجل ، أو قوائم ، ثم الماشى على رجلين ، ثم الماشى على أربع (١٣٥) .

(١٦) رعاية الفاصلة : كقوله تعالى : « أم لم ينبأ بما فى صحف موسى وإبراهيم الذى وفى » (١٣٦) .

وقوله تعالى : « فانه يعلم السر وأخفى » (١٣٧) .

وقوله تعالى : « فأخذه الله نكال الآخرة والأولى » (١٣٨) .

(١٧) قصد البداء والختم به : للاعتناء بشأنه ، كقوله تعالى : « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، فأما الذين اسودت وجوههم » (١٣٩) .

وقوله تعالى : « وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة » (١٤٠) .

وقوله تعالى : « انى أعلم غيب السموات والأرض وأعلم ماتبدون وما كنتم تكتمون » (١٤١) .

فانه لولا ما أسلفناه ، لقليل : ما تكتمون ، وما تبدون ، لأن الوصف بعلمه أمدح ، كما قيل : « يعلم سركم

---

(١٣٥) الكشف ٣٥ من ٧١ .

(١٣٦) النجم / ٣٧، ٣٦ .

(١٣٧) طه / ٧ .

(١٣٨) النازعات / ٣٥ .

(١٣٩) آل عمران / ١٠٦ .

(١٤٠) الجمعة / ١١ .

(١٤١) البقرة / ٢٢ .

وجهركم « (١٤٢) ، « عالم الغيب والشهادة » (١٤٣) ، « والله يعلم ما تسمرون وما تعلنون » (١٤٤) .

(١٨) قصد الترتيب ، كقوله تعالى : « يأيتها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين » (١٤٥) .

فان ادخال المسح بين الغسلين ، وقطع النظر عن النظير مع مراعاة ذلك في لسانهم . دليل على قصد الترتيب ، ولهذا قل الشافعي : ان الترتيب واجب في الوضوء ، لأن فاء التعقيب في قوله : « فاغسلوا » ، توجب تقديم غسل الرجل ، ثم سائر الأعضاء على الترتيب ، ولأنه تعالى : أدرج الممسوح في المغسول ، فدل هذا على أن الترتيب المذكور في الآية واجب ، لأن افعال الترتيب في الكلام مستتبع ، فوجب تنزيه كلام الله تعالى عنه .

- 
- (١٤٢) الأنعام ٣ /
  - (١٤٣) الرعد ٩ /
  - (١٤٤) النحل ١٩ /
  - (١٤٥) المائدة ٦ /





## الفصل الثاني

### ماقدم فى القرآن الكريم والنية به التأخير

ان هذا النوع قد أشكل معناه بحسب الظاهر ، فلما  
عرف أنه من باب التقديم ، والتأخير اتضح .

وقد تعرض السلف لذلك فى آيات منها :

ما أخرجه ابن أبى حاتم عن قتادة فى قوله تعالى :  
« ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لإزاما وأجل مسمى » (١) .  
قال هذا من تقديم الكلام ، يقول :

« لولا كلمة وأجل مسمى لكان لإزاما » (٢) .

يقول الزمخشري : « وأجل مسمى » لا يخلو من أن يكون  
معطوفا على « كلمة » ، أو على الضمير فى « كان » ، أى  
لكان الأخذ العاجل ، وأجل مسمى لازمين لهم . كما كانا  
لازمين لعاد وثمود ، ولم ينفرد الأجل المسمى دون الأخذ  
العاجل (٣) .

ولم يكشف الزمخشري النقاب عن سر التقديم فى  
الآية الكريمة . ويبدو لى أنه لراعاة الفاصلة ، لأنه لو  
أخر « لكان لإزاما » عن « وأجل مسمى » فات تناسب

(١) طه / ١٢٩ .

(٢) الاتقان ٢ ص ٢٨

(٣) الكشف ٢ ص ٥٥٨ .

الفواصل ، لأن قبله : « ان فى ذلك لآيات لأولى النهى (٤) .

وبعده : « لعلك ترضى » (٥) .

ومنها قوله تعالى : « أفرأيت من اتخذ الهه هواه » (٦) .

وأصل الكلام : « هواه الهه » كما تقول : اتخذ الصنم معبودا ، لأن من اتخذ الهه هواه غير مذموم ، فقدم المفعول الثانى للعناية به ، كما تقول : « علمت منطلقا زيدا » لفضل عنايتك بانطلاقه (٧) .

ومنها قوله تعالى : « فأردت أن أعييها » (٨) .

قدم على ما بعده ، وهو مؤخر فى المعنى للعناية والتوافق .

قال الزمخشري : « فان قلت : قوله - فأردت أن أعييها - مسبب عن خوف الغصب عليها ، فكأن حقه أن يتأخر عن السبب ، فلم قدم عليه ؟ قلت : النية به التأخير ، وانما قدم للعناية ، ولأن خوف الغصب ليس هو السبب وحده ، ولكن مع كون السفينة للمساكين ، فتوسط ارادة العيب بين السفينة والمسكنة ، كتوسط « الظن » بين المبتدأ والخبر فى قولك : « زيد ظنى مقيم » فى أنه يتعلق بالطرفين » (٩) .

ومنها قوله تعالى : « فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله » (١٠) أى مخلف رسله وعده .

(٤) طه / ١٢٨ .

(٥) طه / ١٣٠ .

(٦) الجاثية / ٢٢ .

(٧) الاتقان ج٢ ص ٣٩ .

(٨) الكهف / ٧٩ .

(٩) الكشف ج٢ ص ٤٩٥ .

(١٠) ابراهيم / ٤٧ .

ولقد كشف الزمخشري النقاب عن سر التقديم فى الآية فقال : « فان قلت :

« هلا قيل مخلف رسله وعده ، ولم قدم المفعول الثانى على الأول ؟ قلت :

قدم الوعد ليعلم أنه لا يخلف الوعد أصلا ، كقوله - ان الله لا يخلف الميعاد - ثم قال « رسله » ليؤذن أنه اذا لم يخلف وعده أحدا ، وليس من شأنه اخلاف المواعيد ، كيف يخلفه رسله الذين هم خيرته ، وصفوته ؟ (١١) .

ومنها قوله تعالى : « وغرابيب سود » ( ١٢ ) .

قال أبو عبيدة : الغريب : الشديد السواد ، ففى الكلام تقديم ، وتأخير ، والتقدير : « سود غرابيب » ، ولكنه لم يكشف النقاب عن سر التقديم فى الآية (١٣) .

ولقد كشف الزمخشري عن هذا السر ، فقال : « فان قلت : « الغريب تأكيد للأسود ، يقال : أسود غريب ، وأسود حلكوك ، وهو الذى أبعد فى السواد ، وأعرب فيه ، ومنه الغراب ، ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكد ، كقولك : أصفر فاقع ، وأبيض يقق ، وما أشبه ذلك ، قلت : وجهه أن يضمر المؤكد قبله ، ويكون الذى بعده تفسيرا لما أضمّر ، كقول النابغة : « والمؤمن العائذات الطير » .

وانما يفعل ذلك لزيادة التأكيد ، حيث يدل على المعنى الواحد من طريقى : « الاظهار والاضمار جميعا » (١٤) .

(١١) الكشف ٢ ص ٣٨٤ .

(١٢) فاطر / ٢٧ .

(١٣) مجاز القرآن ٢ ص ١٥٤ .

(١٤) الكشف ٣ ص ٣٠٧ .

ومنها قوله تعالى : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » (١٤) ، أى: زين للمشركين شركائهم قتل أولادهم ، لأن الشياطين ، كانوا ، يحسنون لهم قتل بناتهم خشية العار ، وقدم المفعول لشدة الاعتناء به (١٥) .

ومنها قوله تعالى : « وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين » (١٦) ، أى اثنين الهين ، لأن اتخاذ اثنين ، يقع على ما يجوز ، وما لا يجوز ، و « الهين » لا يقع الا على ما لا يجوز ، ف « الهين » أخص ، فكان جعله صفة أولى (١٧) ولكنه قدم وجعل موصوفا ، ليعلم أن النهى راجع الى التعدد ، لا الى الجنسية ، لأن الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين : على الجنسية ، والعدد المخصوص ، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما ، والذي يساق اليه الحديث هو العدد ، شفع بما يؤكده ، فدل به على قصد اليه والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلت : إنما هو اله ، ولم تؤكده بواحد ، لم يحسن ، وخيل أنك ، ثنيت الالهية ، لا الرحدانية (١٨) .

ومنها قوله تعالى : « لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب » (١٩) .

فقد أخرج ابن أبي حاتم عن عكرمة قال : هذا من التقديم والتأخير ، يقول : « لهم يوم الحساب عذاب شديد بما نسوا » (٢٠) .

- 
- (١٤) الأنعام / ١٢٧ .  
(١٥) غرائب القرآن ح ٨ ص ٣٧ .  
(١٦) النحل / ٥١ .  
(١٧) البرهان ح ٣ ص ٢٨٢ .  
(١٨) الكشف ح ٢ ص ٤١٣ .  
(١٩) ص / ٢٦ .  
(٢٠) الاتقان ح ٣ ص ٣٩ .

ولكنه لم يكشف النقاب عن سر التقديم •  
ويبدو لى أن التقديم فى الآية لمراعاة الفاصلة ، لأن  
قبيله :

« فغفرنا له ذلك وان له عندنا لزلفى وحسن مآب » (٢١) •  
ومنها قوله تعالى : « اقتربت الساعة وانشق  
القمر » (٢٢) •

الأصل : « انشق القمر واقتربت الساعة » ، لأن انشقاق  
القمر ، يدل على اقتراب الساعة ، من جهة أن ذلك يدل على  
جواز انخراق السماويات وخرابها (٢٣) •  
وقدم اقتراب الساعة على انشقاق القمر ، لمراعاة  
الفاصلة •

ومنها قوله تعالى : « فانهم عبدو لى الارب  
العالمين » (٢٤) ، أى فأننا عدو آلهتهم وأصنامهم ، وكل  
معبود يعبدونه من دون الله •

ولعل سر التقديم فى الآية ، أنه أراد أن يصور المسألة  
فى نفسه ، فكأنه يقول لهم : انى فكرت فى أمرى ، فرأيت  
عبادتى لها عبادة للعدو ، فاجتنبتها ، وآثرت عبادة من  
الخير كله منه ، وأراهم بذلك أنها نصيحة ، نصح بها نفسه  
أولا ، وبنى عليها تدبير أمره ، لينظروا ، فيقولوا : مانصحننا  
ابراهيم ، الا بما نصح به نفسه ، وما أراد لنا الا ما أراد  
لروحه ، ليكون أدعى لهم الى القبول ، وأيعث على الاستماع

(٢١) ص ٢٥/ •

(٢٢) القمر / ١ •

(٢٣) غرائب القرآن ٢٧ ص ٤٩ •

(٢٤) الشعراء / ٧٧ •

منه ، ولأنه دخل فى باب من التعريض ، وقد يبلغ التعريض  
للمنصوح ، ما لا يبلغه التصريح ، لأنه يتأمل فيه ، فربما  
قاده التأمل الى التقيل (٢٥) .

ومنها قوله تعالى : « ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت وأخذوا  
من مكان قريب » ، أى فزعوا ، وأخذوا ، فلا فوت ، لأن الفوت  
يكون بعد الأخذ (٢٧) والسرى فى التقديم هو شدة الاعتناء  
بالمقدم ، لأنه هو المقصود .

ومنها قوله تعالى : « والذى أخرج المرعى ، فجعله غثاء  
أحوى » (٢٨) ، أى أحوى غثاء ، أى أخضر ، يميل الى  
السواد (٢٩) .

وأخر رعاية للفاصلة .

ومنها قوله تعالى : « واذا قتلتم نفسا فادارأتم فيها  
والله مخرج ما كنتم تكتمون » فقلنا اضربوه ببعضها كذلك  
يحيى الله الموتى ويريكهم آياته لعلمكم تعقلون » (٣٠) .

قال البيهقى : « هذه أول القصة ، وإن كان مؤخرها  
فى التلاوة » (٣١) .

وقال الواحدى : « كان الاختلاف فى القاتل قبل ذبح  
البقرة ، وإنما أخر فى الكلام ، لأنه تعالى لما قال : « إن  
الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » (٣٢) علم المخاطبون أن

(٢٥) الكشاف ج٣ ص ١١٦ .

(٢٦) سبأ / ٥١ .

(٢٧) البرهان ج٣ ص ٢٨٢ .

(٢٨) الأعلى / ٥٤ .

(٢٩) البرهان ج٣ ص ٢٨٠ .

(٣٠) البقرة / ٧٣، ٧٢ .

(٣١) معالم التنزيل ج١ ص ٢٠٥ بهامش تفسير ابن كثير .

(٣٢) أنظر : البسيط فى التفسير ص ٢٢٣ : ٢٤٥ يتصرف .

البقرة لا تذبح الا للدلالة على قاتل خفيت عينه عليهم ، فلما استقر علم هذا فى نفوسهم ، أتبع بقوله : « واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها » فسألتهم موسى ، فقال : « ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » .

وقال الزمخشري : « فان قلت فما للقصة ، لم تقص على ترتيبها ، وكان حقه أن يقدم ذكر القتل ، والضرب ببعض البقرة على الأمر بذبحها ، وأن يقال : واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها فقلنا اذبحوا بقرة واضربوه ببعضها . قلت : كل ماقص من قصص بنى اسرائيل ، انما قص تعديدا لما وجد منهم من الجنايات ، وتقريعا لهم عليها ، ولما جدد فيهم من الآيات العظام ، وهاتان قصتان ، كل واحدة منهما مستقلة بنوع من التقريع ، وان كانتا متصلتين متحدتين : فالأولى لتقريعهم على الاستهزاء وترك المسارعة الى الامتثال ، وما يتبع ذلك ، والثانية للتقريع على قتل النفس المحرمة ، وما يتبعه من الآفة العظيمة ، وانما قدمت قصة الأمر بذبح البقرة على ذكر القتل ، لأنه لو عمل على عكسه ، لكانت قصة واحدة ، ولذهب الغرض من تثنية التقريع ، ولقد روعيت نكتة بعدما استؤنفت الثانية استئناف قصة برأسها أن وصلت بالأولى دلالة على اتحادهما بضمير البقرة ، لا باسمها الصريح ، فى قوله : اضربوه ببعضها ، حتى تبين أنهما قصتان فيما يرجع الى التقريع ، وتثنيته باخراج الثانية مخرج الاستئناف مع تأخيرها . وأنها قصة واحدة بالضمير الراجع الى البقرة » (٣٣) .

ومنها قوله تعالى : « فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم انما يريد الله ليعذبهم بها فى الحياة الدنيا » (٣٤) .

(٣٣) الكشف ج١ ص ٢٩٠ .

(٣٤) التوبة / ٥٥ .

قال قتادة ومجاهد والسدى فى الآية تقديم وناخير .  
والتقدير : فلا تعجبك أموالهم ولا أولاهم فى الحياة  
الدنيا ، انما يريد الله ليعذبهم بها فى الآخرة » (٣٥) .

والسر فى التقديم أن هؤلاء المنافقين ظنوا أن المال  
والولد ، لا يكونان عذابا ، بل هما من نعم الله على عباده ،  
فقدم قوله : « انما يريد الله ليعذبهم » ليبين أن ما يظنونه  
من منافع الدنيا هو فى الحقيقة سبب لتعذيبهم وبلأثمهم  
وتشديد المحنة عليهم (٣٦) .

ومنها قوله تعالى : « اذ قال الله يا عيسى انى متوفيك  
ورافعك الى » (٣٧) .

قال قتادة وغيره : « هذا من المقدم والمؤخر ، تقديره :  
« انى رافعك الى ، ومتوفيك يعنى بعد ذلك » (٣٨) ، أى  
بعد انزالك الى الدنيا . ويؤيده ما ورد فى الخبر أنه  
سينزل ، ويقتل الدجال ، ثم انه تعالى ، يتوفاه بعد ذلك .

والسر فى تقديم « متوفيك » على « رافعك » المناسبة  
لسياق الكلام ، لأن السياق فيه ، لقوله قبله : « ومكروا  
ومكر الله والله خير الماكرين » (٣٩) ، اذ المراد بمكرهم أنهم  
وكلوا به من يقتله غيلة ، والمراد من قوله : « انى متوفيك »  
استيفاء أجله . ومعناه : انى عاصمك من أن يقتلك الكفار ،  
ومؤخره الى أجل كتبته لك ، وحميتك حتف أنفك ، لا تقتلا  
بأيديهم (٤٠) .

(٣٥) غرائب القرآن ح ١٠ ص ١٠٧ .

(٣٦) الكشف ح ٢ ص ١٩٦ .

(٣٧) آل عمران / ٥٥ .

(٣٨) تفسير القرآن العظيم ح ١ ص ٣٦٦ .

(٣٩) آل عمران / ٥٤ .

(٤٠) الكشف ح ١ ص ٤٣٢ .



ومنها قوله تعالى : « فكذبوه فعقروها » (٤١) ، أى  
فعقروها ، ثم كذبوه فى عقروها ، وفى اجابتهم (٤٢) .

والسر فى تقديم التكذيب على العقور مناسبتة للسياق ،  
لأن قبله : « كذبت ثمود بطغواها » (٤٣) ، أو لأنه أهم ، ولا  
مانع أن يكون التقديم للمناسبة والأهمية ، إذ  
لا منافاة بينهما .

ومنها قوله تعالى : « انما يخشى الله من عباده  
العلماء » (٤٤) .

وفائدة تقديم المفعول أن يعلم أن الذين يخشون الله  
من بين عباده ، هم العلماء ، دون غيرهم ، ولو أخر المفعول ،  
كان معنى صحيحا ، وهو أنهم لا يخشون الا الله ، الا أن ذلك  
غير مراد ههنا (٤٥) .

ومنها قوله تعالى : « واذا ابتلى ابراهيم ربه » (٤٦) ،  
بنصب « ابراهيم » على أنه مفعول ، ورفع « ربه » على  
أنه فاعل .

وهذه الصورة مما يجب فيه تأخير الفاعل ، وازالته  
من مركزه الأسمى ، فانه لو قدم الفاعل ، وقد اتصل به  
ضمير المفعول لزم الاضمار قبل الذكر لفظا (٤٧) .

(٤١) الشمس / ١٤ .

(٤٢) البرهان ج ٣ ص ٢٨١ .

(٤٣) الشمس / ١١ .

(٤٤) فاطر / ٢٨ .

(٤٥) انظر « الكشف » ج ٣ ص ٣٠٧ . و « غرائب القرآن »  
ج ٢ ص ٧٩ .

(٤٦) البقرة / ١٢٤ .

(٤٧) غرائب القرآن ج ١ ص ٤٣٥ .

ومنها قوله تعالى : « واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر قل ومن كفر فامتنعه قليلا ثم اضطره الى عذاب النار وبئس المصير . واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم » (٤٨) .

فى الآيتين تقديم وتأخير ، لأن قوله : « رب اجعل هذا بلدا آمنا » ، لا يمكن الا بعد دخول البلد فى الوجود ، فقوله : « واذ يرفع » وان كان متأخرا فى التلاوة ، فهو متقدم من حيث المعنى .

وان من يتأمل القصة يدرك فى ترتيبها كثيرا من اللطائف والأسرار : منها أنه أجعل القصة فى قوله : « واذ ابتلى - الى - فآتمهن ، ثم فسر ، وفى التفسير قدم الأهم ، ولا ريب أن ذكر جعل ابراهيم اماما أولى بالتقديم ، لعموم نفعه للخلائق ، ولتقدمه فى الوجود أيضا . ثم ذكر جعل البيت مثابة للناس وأمنا ، لأنه المقصود من عمارة البيت ، ثم حكاية عمارة البيت .

وقد حصل فى ضمن رعاية الأهم فوائد أخر :

منها ، أنه كما كان مبنى القصة على الاجمال والتفسير ، وقع كل من أجزائها أيضا كذلك ، فقوله : « واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا » مجمل . ثم فسر ذلك بأن جعله ذا أمن كان بسبب دعاء ابراهيم ، وذكر البيت أولا وقع مجملا ، ثم فسر بأنه كيف بنى ؟ .

ومنها • أنه وقع ختم الكلام بأدعية ابراهيم عليه السلام ، ووقع ختم الأدعية بذكر خاتم النبيين ، وهذا ترتيب ، لا يتصور أحسن منه (٤٩) •

ومنها قوله تعالى : « قل الله أعبد مخلصا له ديني » (٥٠)

في الآية تقديم وتأخير ، قدم المعبود على فعل العبادة لفائدة الاختصاص ، لأن الآية اخبار بأنه مأمور من جهة الله بأن يختص الله وحده دون غيره بعبادته مخلصا له دينه (٥١) •

ومنها قوله تعالى : « وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله » (٥٢) •

في الآية تقديم وتأخير ، قدم الخبر على المبتدأ للدلالة على فرط وثوقهم بحصانتها •

قال الزمخشري : « فان قلت : أي فرق بين قولك : وظنوا أن حصونهم تمنعهم ، أو مانعتهم ، وبين النظم الذي جاء عليه ؟ قلت : في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم ، وفي تصيير ضمير « هم » اسما لان ، واسناد الجملة اليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة ، لا يبالي معها بأحد يتعرض لهم ، أو يطمع في معازتهم ، وليس ذلك في قولك وظنوا أن حصونهم تمنعهم (٥٣) •

(٤٩) غرائب القرآن ١ ص ٤٤٤ وما بعدها •

(٥٠) الزمر / ١٤ •

(٥١) الكشاف ٣ ص ٣٩٢ •

(٥٢) الحشر / ٢ •

(٥٣) الكشاف ١ ص ٨٠ •

ومنها قوله تعالى : « أراغب أنت عن آلهتى  
يا ابراهيم » (٥٤) .

فى الآية تقديم وتأخير ، قدم الخبر على المبتدأ ،  
لأنه كان أهم عنده ، وهو عنده أعنى ، وفيه ضرب من  
التعجب وإنكار لرغبته عن آلهته ، وأن آلهته ما ينبغي  
أن يرغب عنها أحد (٥٥) .

ومنها قوله تعالى : « وقال رجل مؤمن من آل فرعون  
يكتُم إيمانه » (٥٦) .

فى الآية تقديم وتأخير ، قدم : « من آل فرعون »  
على « يكتُم إيمانه » ، لأنه لو أخر ، لتوهم أن « من » متعلقة  
بـ « يكتُم » ، فلا يفهم أن الرجل من آل فرعون » (٥٧) .

ومنها قوله تعالى : « وجعلوا لله شركاء الجن » (٥٨) .  
فى الآية تقديم وتأخير ، إذ الأصل : « الجن شركاء » ،  
وقدم المفعول الثانى على الأول ، لأن المقصود التوبيخ ،  
وتقديم « الشركاء » أبلغ فى حصوله (٥٩) .

ومنها قوله تعالى : « إياك نعبد ، وإياك نستعين » (٦٠)  
فى الآية تقديم ، وتأخير ، إذ الأصل : « نعبدك ،  
ونستعينك » ، وقدم المفعول ، لافادة الاختصاص (٦١) ،

- 
- (٥٤) مريم / ٤٦ .  
(٥٥) الكشاف ٢ ص ٥١١ .  
(٥٦) غافر / ٢٨ .  
(٥٧) الكشاف ٣ ص ٤٢٣ .  
(٥٨) الأنعام / ١٠٠ .  
(٥٩) الكشاف ٢ ص ٤٠ .  
(٦٠) فاتحة الكتاب / ٥ .  
(٦١) الكشاف ١ ص ٦١ .

أى نخصك بالعبادة ، والاستعانة ، ويرى ابن الأثير أن التقديم فى الآية ، لمكان نظم الكلام ، لأنه لو قال :

« نعبدك ، ونستعينك ، لم يكن له من الحسن ما لقوله :  
« اياك نعبد ، و اياك نستعين » .

ألا ترى أنه تقدم قوله : الحمد لله رب العالمين .  
الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين . فجاء بعد ذلك قوله :  
اياك نعبد و اياك نستعين . وذلك لمراعاة حسن النظم  
السجعى ، الذى هو على حرف النون .

ولو قال : نعبدك ، ونستعينك . لذهبت تلك الطلاوة ،  
وزال ذلك الحسن (٦٢) .

وأنا أرى أن التقديم فى الآية للاختصاص ، ولمكان  
نظم الكلام ، لأنه لا منافاة بين الأمرين ، ولأن فى هذا  
مراعاة لجانب اللفظ ، والمعنى جميعا ، فالاختصاص أمر  
معنوى ، ومراعاة نظم الكلام أمر لفظى ، فبالتقديم تحصل  
ملاحظة الأمرين جميعا .

ومنها قوله تعالى : « واقترب الوعد الحق فاذا هى  
شاخصة أبصار الذين كفروا » (٦٣) .

فى الآية تقديم ، وتأخير . لم يقل : أبصار الذين  
كفروا شاخصة ، لأمرين : أما أولا : فلأنه إنما قدم  
الضمير فى قوله : « هى » ، ليدل به على أنهم مختصون  
بالشخص دون غيرهم من سائر أهل المحشر ، وأما ثانيا :

(٦٢) المثل السائر ص ١٧٨ .  
(٦٣) الأنبياء / ٩٧ .

فلأنه اذا قدم الخبر ، أفاد أن الأبصار مختصة بالشخص  
من بين سائر صفاتها من كونها حائرة ، أو مطموسة ، أو  
مزورة الى غير ذلك من صفات العذاب .

ولو قال : واقترب الوعد الحق فشخصت أبصارهم  
لم يعط من هذه الأسرار معنى واحدا (٦٤) .

ومنها قوله تعالى : « له الملك وله الحمد » (٦٥) .

قدم الظرفان ، ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص  
الملك ، والحمد بالله عز وجل ، وذلك لأن الملك على الحقيقة  
له ، لأنه مبدئ كل شيء ، ومبدعه ، والقائم به ، والمهيمن  
عليه ، وكذلك الحمد ، لأن أصول النعم ، وفروعها منه (٦٦) .

ومنها قوله تعالى : « فأوجس في نفسه خيفة  
موسى » (٦٧) .

قدم الجار والمجرور ، والمفعول به على الفاعل ، مراعاة  
للتناسب بين الفواصل المختومة بالآلف ، لأن قبله ، « يخيل  
اليه من سحرهم أنها تسعى » (٦٨) ، وبعده : « انك أنت  
الأعلى » (٦٩) .

ومنها قوله تعالى : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار  
فإذا هم مظلمون » والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير

(٦٤) الطراز ٢ ص ٦٩ .

(٦٥) التفسير ١/ .

(٦٦) الكشف ٤ ص ١١٢ .

(٦٧) طه ٦٧/ .

(٦٨) طه ٦٦/ .

(٦٩) طه ٦٨/ .

العزیز العلیم ، والقمر قدرناه منازل حتی عاد کالمرجون  
القديم » (٧٠) .

قدم المفعول فی قوله : « والقمر قدرناه منازل » مراعاة  
لنظم الکلام ، فانه قال : « واللیل نسلخ منه النهار » ،  
ثم قال : « والشمس تجرى » فافتضى حسن النظم أن يقول  
« والقمر قدرناه » ، لیکون الجميع علی نسق واحد فی  
النظم ، ولو قال ، وقدرنا القمر منازل . لما كان بتلك  
الصورة فی الحسن (٧١) .

---

(٧٠) یس / ٤٠،٢٩،٢٨،٢٧

(٧١) المثل السائر ص ١٧٩





### الفصل الثالث

#### ما قدم فى آية وآخر فى أخرى

وهذا النوع ، ينطوى على كثير من الدقائق ، والعجائب ،  
التي لا يفتن اليها الا من أنار الله بصائرهم ، ومنحهم  
قوة الإدراك والملاحظة .

ومنه قوله تعالى فى فاتحة الكتاب : « الحمد لله » (١) ،  
وفى خاتمة الجاثية : « فله الحمد » (٢) .

فتقديم الحمد فى الأول جاء على الأصل ، والثانى على  
تقدير الجواب ، فكأنه قيل عند وقوع الأمر : لمن الحمد ؟  
ومن أهله ؟ ، فجاء الجواب على ذلك ، ونظيره : « لمن الملك  
اليوم » ، ثم قال : « لله الواحد القهار » (٣) .

وقوله تعالى فى سورة المؤمنين : « وقال الملأ من قومه  
الذين كفروا وكذبوا بقاء الآخرة وأترفناهم فى الحياة  
الدنيا » (٤) .

قدم المجرور على الوصف ، لأنه لو أخر عنه - وأنت  
تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل عليه الموصوف ، وتمامه :  
« وأترفناهم فى الحياة الدنيا » - لاحتمل أن يكون من  
نعيم الدنيا ، واشتبه الأمر فى القائلين : أهم من قومه  
أم لا ؟ .

(١) فاتحة الكتاب / ١ .

(٢) الجاثية / ٢٦ .

(٣) غافر / ١٦ .

(٤) المؤمنون / ٣٣ .

بخلاف قوله فى موضع آخر منها : « فقال الملا الذين كفروا من قومه » (٥) ، فانه جاء على الأصل لعدم المانع (٦) . وقوله تعالى فى سورة الانعام : « ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم » (٧) .

وقال فى سورة الاسراء : « ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم » (٨) .

قدم المخاطبين فى الأولى دون الثانية ، لأن الخطاب فى الأولى للفقراء ، بدليل قوله : « من املاق » ، فكان رزقهم عندهم أهم من رزق اولادهم ، فقدم الوعد برزقهم على الوعى برزق اولادهم .

والخطاب فى الثانية للأغنياء ، بدليل قوله : « خشية املاق » ، فان الخشية انما تكون مما لم يقع ، فكان رزق اولادهم ، هو المطلوب دون رزقهم ، لأنه حاصل ، فكان أهم ، فقدم الوعد برزق اولادهم على الوعد برزقهم (٩) .

ومنه قوله فى سورة المؤمنين : « لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل » (١٠) .

وفى سورة النمل : « لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا من قبل » (١١) .

ففى سورة المؤمنين ، ذكر بعد الرفوع وما تبعه المفعول الثانى ، وهو موضعه .

- 
- (٥) المؤمنون / ٢٤ .
  - (٦) مفتاح العلوم ص ١٢٩ .
  - (٧) الانعام / ١٥١ .
  - (٨) الاسراء / ٣١ .
  - (٩) الايضاح ص ٦٨ .
  - (١٠) المؤمنون / ٨٣ .
  - (١١) النمل / ٦٨ .

وأما فى سورة النمل ، فقدم المفعول الثانى على الضمير وعلى المعطوف ، لكونه منها أهم • يدل ذلك على ذلك أن الذى قبل هذه الآية (١٢) : « أنذا كنا ترابا وآباؤنا أننا لمخرجون » (١٣) ، والذى قبل الأولى (١٤) : « أنذا متنا وكنا ترابا وعظاما أننا لمبعوثون » (١٥) •

فالجهة المنظور فيها هناك ، هى كون أنفسهم ترابا وعظاما ، والجهة المنظور فيها ههنا هى كون أنفسهم ، وكون آبائهم ترابا ، والتراب أبعد فى باب الاعادة من العظام ، فقدم ليبدل على مزيد الاعتناء به فى شأن الاستنكار (١٦) •

ومنه قوله تعالى فى سورة القصص : « وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى » (١٧) •

وفى سورة يس : « وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى » (١٨) •

ففى سورة القصص ذكر المجرور بعد الفاعل ، وهو موضعه •

وأما فى سورة يس ، فقدم المجرور ، لكونه منها أهم ، لاشتغال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل من اصرارهم على تكذيبهم ، فكان مظنة أن يلعن السامع على - مجرى العادة - تلك القرية ، ويبقى مجيلا فى فكره ،

(١٢) أى آية سورة النمل •

(١٣) النمل / ٦٧ •

(١٤) أى آية سورة المؤمنين •

(١٥) المؤمنون / ٨٢ •

(١٦) مفتاح العلوم ص ١٢٩ •

(١٧) القصص / ٢٠ •

(١٨) يس / ٢٠ •

إكانت كلها كذلك ، أم كان فيها قطردان ، أم قاص منبت  
خير ، منتظرا لالمام الحديث به ، فكان لهذا العارض  
سهما ، فقدم (١٩) .

ومنه قوله تعالى فى سورة طه : « فألقى السحرة  
سجدا قالوا آمنا برب هارون وموسى » (٢٠) .

وفى سورة الشعراء : « قالوا آمنا برب العالمين ، رب  
موسى وهارون » (٢١) .

قدم « هارون » فى الأولى رعاية للفاصلة ، لأن قبله :  
« ولا يفلح الساحر حيث أتى » (٢٢) ، وبعده : « ولتعلمن  
أيضا أشد عذابا وأبقى » (٢٣) .

بخلاف الثانية ، فانه جاء على الأصل (٢٤) .

ومنه قوله تعالى فى أواخر سورة فاطر : « ان الله عالم  
غيب السموات والأرض » (٢٥) فقدم ذكر « السموات » ،  
لأن معارماتها أكثر ، فكان تقديمها أدل على صفة العالمية .

ثم قال : « قل أرايتم شركاءكم الذين تدعون من  
دون الله أرونى ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك فى  
السموات » (٢٦) .

فبدأ بذكر « الأرض » ، لأنه فى سياق تعجيز الشركاء  
عن الخلق والمشاركة ، وأمر الأرض فى ذلك أيسر من السماء

(١٩) مفتاح العلوم ص ١٢٨ وما بعدها .

(٢٠) طه / ٧٠ .

(٢١) الشعراء ٤٨، ٤٧ .

(٢٢) طه / ٦٩ .

(٢٣) طه / ٧١ .

(٢٤) مفتاح العلوم ص ١٢٩ .

(٢٥) فاطر / ٣٨ .

(٢٦) فاطر / ٤٠ .

بكثير ، فبدأ بالأرض مبالغة في بيان عجزهم ، لأن من عجز عن أيسر الأمور ، كان عن أعظمهما أعجز .

ثم قال سبحانه : « ان الله يمسك السموات والأرض أن تزولا » (٢٧) . فقدم « السموات » تنبيها على عظم قدرته سبحانه ، لأن خلقها أكبر من خلق الأرض ، كما صرح به في سورة غافر (٢٨) .

ومن قدر على امساك الأعظم ، كان على امساك الأصغر أقدر (٢٩) .

ومنه قوله تعالى في سورة الجاثية : « أفرايت من اتخذ الهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه » (٣٠) .

وقال في سورة البقرة : « ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة » (٣١) .

قدم السمع على القلب في آية الجاثية ، وعكس في البقرة ، لأن كفار مكة ، كانوا يبغضونه بقلوبهم ، وما كانوا يستمعون اليه ، وكفار المدينة ، كانوا يلقون الى الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم شاعر وكاهن ، وأنه يطلب الملك والرياسة ، فالتسامعون اذا سمعوا ذلك أبغضوه ، ونفرت قلوبهم عنه . ففي هذه الصورة على هذا التقدير ، كأن الأثر يصعد من البدن الى جوهر النفس ، وفي الصورة

(٢٧) فاطر / ٤١ .

(٢٨) وهو قوله تعالى في الآية ٥٧ « لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس » .

(٢٩) البرهان ٢ ص ٢٨٥ وما بعدها .

(٣٠) الجاثية / ٢٢ .

(٣١) البقرة / ٧ .

الأولى ، كأن الأثر ينزل من جوهر النفس الى قرار البدن ،  
فورد ما فى كل سورة على ترتيبه (٣٢) .

ومنه قوله تعالى فى سورة نوح : « والله جعل لكم  
الأرض بساطا لتسلكوا منها سبلا فجاجا » (٣٣) .

وقال فى سورة الأنبياء : « وجعلنا فيها فجاجا سبلا  
لعلهم يهتدون » (٣٤) .

ففى سورة نوح ، آخر « فجاجا » ، وجعله صفة لـ « سبلا »  
على سبيل الإبهام .

وفى الأنبياء ، قدم « فجاجا » ، وجعله حالا من  
« سبلا » ، ليبين ما أبهم فى سورة نوح . والبيان بعد  
الإبهام من مقاصد البلغاء ، لما فيه من التأكيد والتشويق .

قال الزمخشري : « فان قلت : فى الفجاج معنى الوصف ،  
فما لها قدمت على السبيل ، ولم تؤخر ، كما فى قوله  
تعالى : « لتسلكوا منها سبلا فجاجا ؟ » قلت : لم تقدم ،  
وهى صفة ، ولكن جعلت حالا ، كقوله : « لعزة موحشا  
ظلال قديم » ، فان قلت : ما الفرق بينهما من جهة المعنى ؟  
قلت : أحدهما : الإعلام بأنه جعل فيها طرقا واسعة ،  
والثانى : بأنه حين خلقها ، خلقها على تلك الصفة ،  
فهو بيان لما أبهم » (٣٥) .

ومنه قوله تعالى فى سورة البقرة : « انما حرم عليكم  
الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله » (٣٦) .

(٣٢) غرائب القرآن ح ٢٥ ص ٧٨ .

(٣٣) نوح / ٢٠ .

(٣٤) الأنبياء / ٣١ .

(٣٥) الكشف ح ٢ ص ٥٧٠ .

(٣٦) البقرة / ١٧٣ .

وقال فى سورة المائدة : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به » (٣٧) .

وقال فى سورة الأنعام : « قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به » (٣٨) .

وقال فى سورة النحل : « إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به » (٣٩) .

قدم « به » فى سورة البقرة ، وآخر فى المائدة والأنعام والنحل ، لأن تقدم الباء هو الأصل ، لانه يجرى فى افادة التعدية مجرى الهمزة والتضعيف ، فكان الموضع الأول ، هو اللائق بهذا الأصل . وفى سائر المواضع قدم ما هو المستنكر ، وهو الذبح لغير الله ، ولهذا لم يذكر فى سائر الآى قوله : « فلا اثم عليه » اكتفاء بما ذكر فى الموضع الأول (٤٠) .

---

(٣٧) المائدة / ٣ .

(٣٨) الأنعام / ١٤٥ .

(٣٩) النحل / ١١٥ .

(٤٠) غرائب القرآن ٢ ص ٧٢ .





## خاتمة

فى هذا البحث المتواضع ، تناولت بالدراسة والتحليل فنا من فنون البلاغة ، وكنزا من كنوز البيان ، هو « فن التقديم والتأخير » ، فكشفت النقاب عن أثره عند القدماء والمحدثين ، ووضحت قواعده ، وأحكامه ، وأبرزت لطائفه ، وأسراره ، ثم أزحت الستار عن حكمه وأحكامه ، ودقائقه وأسراره فى القرآن الكريم .

وخرجت فى النهاية بالنتائج الآتية :

١ - ان القدماء ، لم يهتموا بهذا الفن الجميل ، فقصروا أثره وبلاغته على العناية والاهتمام بالمقدم ، دون أن يبينوا سبب هذا الاهتمام .

٢ - ان هذا الفن الجميل ، يشتمل على كثير من اللطائف والأسرار فى اللغة والقرآن . لا يدركها الا أصحاب البصائر المنيرة والأذواق السليمة .

٣ - يرجع الفضل فى وضع قواعد هذا الفن ، واكتشاف معظم أسرارهِ ولطائفهِ الى شيخ البلاغة العربية الامام عبد القاهر الجرجاني .

٤ - ان مما يعين على تذوق هذا الفن ، والوقوف على دقائقه وأسراره الامام التام بقواعد اللغة العربية ، فهمى أساسه وأصله .

٥ - ان دراسة هذا الفن والامام بقواعده ودقائقه من أقوى الوسائل الموصلة الى معرفة سر الاعجاز فى القرآن الكريم .



### مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم . ( المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٣٥٤ هـ ) .
- ٢ - الاتقان فى علوم القرآن . ( ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥ م ) .  
تأليف جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ .  
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
- ٣ - الأقصى القريب . ( مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٧ هـ ) .  
تأليف الامام زين الدين أبى عبد الله بن محمد بن عمرو التنوخى المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .
- ٤ - أمالى ابن الحاجب . ( مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٢٦ نحو ) .  
تأليف جمال الدين أبى عمرو عثمان بن أبى بكر بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٠ هـ .
- ٥ - الايضاح . ( مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م ) .  
تأليف جلال الدين أبى عبد الله محمد بن سعد الدين أبى محمد عبد الرحمن القزوينى المتوفى سنة ٧٣٩ هـ .

- ٦ - ايضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون . ( ط .  
استامبول سنة ١٩٤٥ م ) .  
تأليف العالم الفاضل والأديب الكامل اسماعيل باشا  
البغدادي المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ .
- ٧ - البرهان فى علوم القرآن . ( مطبعة عيسى البابى  
الخلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ ) .  
تأليف الامام بدر الدين الزركشى المتوفى سنة ٧٩٤ هـ .  
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم .
- ٨ - البسيط فى التفسير . ( مخطوط بدار الكتب المصرية  
بالقاهرة رقم ٢٨٢ تفسير ) .  
تأليف على بن احمد بن محمد بن على أبى الحسن  
الراحدى المتوفى سنة ٤٦٨ هـ .
- ٩ - تفسير الطبرى . ( جامع البيان فى تفسير القرآن .  
مطبعة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ ) .  
تأليف أبى جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن  
غالب الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ .
- ١٠ - تفسير القرآن العظيم . ( مطبعة مصطفى البابى  
الخلبي بالقاهرة سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م ) .  
تأليف الامام الجليل اسماعيل بن كثير الترسى  
الدمشقى المتوفى سنة ٧٧٤ هـ .

١١ - حاشية الدسوقي على مختصر السعد على تلخيص  
الفتاح . ( بهامش شروح التلخيص . ط . القاهرة  
١٣١٧ هـ ) .

تأليف العلامة محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي  
المالكي المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ .

١٢ - دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر في  
التقنييه والتمثيل والتقديم والتأخير .

( المطبعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م )  
تأليف الشيخ عبد الهادي العدل ، تحقيق الدكتور عبد  
السلام سرحان .

١٣ - دلائل الاعجاز . ( ط . القاهرة سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م )  
تأليف الامام عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ .

١٤ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية .

( المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ ) .

تأليف الشيخ محمد بن محمد مخلوف المتوفى سنة  
١٢٦٠ هـ .

١٥ - شرح التلخيص . ( مطبعة النيل بالقاهرة سنة  
١٣٢٢ هـ - ١٩٠٤ م ) .

تأليف الشيخ عبد الرحمن البرقوقي المتوفى سنة  
١٣٦٣ هـ .

( م ٩ - التقديم والتأخير )

- ١٦ - شروح التلخيص . ( المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق  
بالقاهرة سنة ١٣١٧ هـ .
- ١٧ - الطراز . ( مطبعة المقتطف بالقاهرة سنة ١٣٣٢ هـ -  
١٩١٤ م ) .
- تأليف يحيى بن حمزة العلوى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ .
- ١٨ - عجائب القرآن . ( ط . القاهرة سنة ١٤٠٢ هـ  
- ١٩٨٢ م ) .
- تأليف الامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين  
الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .
- تحقيق عبد القادر احمد عطا .
- ١٩ - عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح . ( ضمن  
شروح التلخيص . المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة  
سنة ١٣١٧ هـ ) .
- تأليف العلامة بهاء الدين احمد بن على بن عبد الكافى  
السبكى الشافعى المتوفى سنة ٧٧٣ هـ .
- ٢٠ - غرائب القرآن و رغائب الفرقان . ( مطبعة مصطفى  
النبابى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م ) .
- تأليف نظام الدين الحسين بن محمد بن الحسين القمى  
النيسابورى المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .
- تحقيق ابراهيم عطوة عوض .

٢١ - فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح .  
( ط . القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م ) .  
تأليف الامام الأكبر الشيخ عبد الرحمن الشربيني  
المتوفى سنة ١٩٢٦ م .

٢٢ - الكتاب . ( المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة سنة  
١٣١٦ هـ ) .

تأليف العلامة أبي بشر عمرو بن عثمان اللقب بسيبويه  
المتوفى سنة ١٨٠ هـ .

٢٣ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل . ( المطبعة  
الدهية المصرية سنة ١٣٤٣ هـ ) .

تأليف العلامة محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة  
٥٣٨ هـ .

٢٤ - ليلاب التأويل في معاني التنزيل المعروف بتفسير  
الخازن وبهامشه تفسير البغوي المعروف بمعالم  
التنزيل . ( مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة  
١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م ) .

تأليف العلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد  
ابن ابراهيم بن عمر بن خليل الشيعي البغدادي  
الشافعي المعروف بالخازن المتوفى سنة ٧٤١ هـ .

٢٥ - لسان العرب . ( ط . القاهرة سنة ١٣٠٧ هـ ) .

تأليف العلامة أبي الفضل جمال الدين بن منظور  
الأفريقي المصري المتوفى سنة ٧١١ هـ .

- ٢٦ - المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر . ( المطبعة  
البهية المصرية سنة ١٣١٢ هـ ) .  
تأليف العلامة نصر الله بن محمد بن الأثير المتوفى  
سنة ٦٣٧ هـ .
- ٢٧ - مجاز القرآن . ( مطبعة الخانجى بالقاهرة سنة  
١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م ) .  
تأليف أبى عبيدة معمر بن المنى التيمى المتوفى سنة  
٢١٠ هـ .
- ٢٨ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل المعروف بتفسير  
النسفى . ( المطبعة الحسينية المصرية سنة ١٣٤٤ هـ )  
تأليف أبى البركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفى  
المتوفى سنة ٧٠١ هـ .
- ٢٩ - المصباح فى علم المعانى والبيان والبدیع . ( المطبعة  
الخيرية بالقاهرة سنة ١٣٤١ هـ ) .  
تأليف الامام الجليل العلامة بدر الدين بن مالك  
الأندلسى الطائى المتوفى سنة ٦٨٦ هـ .
- ٣٠ - المطول على التلخيص . ( ط . القاهرة سنة ١٣٣٠ هـ ) .  
تأليف العلامة سعد الدين التفتازانى المتوفى سنة  
٧٩٣ هـ .
- ٣١ - معالم التنزيل . ( بهامش تفسير ابن كثير . ط .  
القاهرة سنة ١٣٤٣ هـ ) .  
تأليف الامام أبى محمد الحسين الفراء البغوى  
الشافعى المتوفى سنة ٥١٦ هـ .



٣٢ - مفتاح العلوم . ( المطبعة الأدبية بالقاهرة سنة ١٣١٧ هـ ) .

تأليف الامام أبى يعقوب السكاكى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ

٣٣ - من بلاغة القرآن . ( مطبعة نهضة مصر سنة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥٠ م ) .

تأليف الدكتور احمد احمد بدوى .

٣٤ - مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح . ( ضمن شروح التلخيص ، المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة سنة ١٣١٧ هـ ) .

تأليف أبى العباس أحمد بن محمد بن يعقوب الولاىى المغربى المتوفى سنة ١١٢٨ هـ .

٣٥ - نهاية الایجاز فى دراية الاعجاز . ( مطبعة الآداب والمؤيد بالقاهرة سنة ١٣١٧ هـ ) .

تأليف الامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١ - ٧
الباب الأول : التقديم والتأخير فى الاستفهام	٨ - ٢٩
الفصل الأول : التقديم والتأخير بين الفعل والاسم فى الاستفهام الحقيقى	١١ - ١٤
الفصل الثانى : التقديم والتأخير بين الفعل والاسم فى الاستفهام التقريرى	١٥ - ١٧
الفصل الثالث : التقديم والتأخير بين الفعل والاسم فى الاستفهام الانكارى	١٩ - ٢٩
الباب الثانى : التقديم والتأخير فى الخبر	٢١ - ٧٥
الفصل الأول : التقديم والتأخير بين الفاعل المعنوى والفعل	٢٣ - ٤٨
الفصل الثانى : تقديم المسند اليه للتخصيص أو التقوى بين عبد القاهر والجمهور والسكاكى	٤٩ - ٥٧
الفصل الثالث : تقديم ( مثل وغير ) على الفعل	٥٩ - ٦٢
الفصل الرابع : التقديم والتأخير لافادة عموم النفى أو نفى العموم	٦٣ - ٧٠
الفصل الخامس : التقديم والتأخير بين المفعول والفعل	٧١ - ٧٥
الباب الثالث : التقديم والتأخير فى القرآن الكريم	٧٧ - ١٢٢
الفصل الأول : ما قدم فى القرآن الكريم والمعنى عليه	٧٩ - ٩٩
الفصل الثانى : ما قدم فى القرآن الكريم والنية به التأخير	١٠١ - ١١٥
الفصل الثالث : ما قدم فى آية وآخر فى أخرى	١١٧ - ١٢٢
خاتمة :	١٢٥
مراجع البحث :	١٢٧ - ١٢٤



رقم الايداع لكتاب التقديم والتأخير ٨٣/٣٥٦١  
الترقيم الدولي ٩ - ٠٠٧ - ١٩٣ - ٩٧٧

القاهرة الحديثة للطباعة  
ت ٩٣٤٣١٠